الموقف الامريكي من التطورات الداخلية في نيكاراغوا 1929–1933

م.د الهام حمزة منسي الطفيلي
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة بابل

The American position on internal developments in Nicaragua 1929-1933

Dr. ILham Hamza Mansi AL-Tufaili
College of Education for Human Sciences\ University of Babylon
ahmztmnsy@gmil.com

Abstract:

This study touched on The American position on internal developments in Nicaragua 1929-1933, which is considered one of the important topics that deserve attention from researchers and historians, and the fear of studying such topics often constituted a barrier to researchers due to the difficulty in obtaining Arab sources as well as the scarcity of foreign sources as well. Therefore, this topic is one of the pristine topics in Iraqi universities.

The American interest in Nicaragua came due to the important strategic location that this country enjoys linking the continents of North and South America, in addition to the important strategic depth that this country represents as it is linked to US national security as it oversees the Caribbean region that forms the backyard of the United States of America. The great interest of the American administration in it and the attempt to keep it subordinate to it and under its control, the latter sought various means to interfere in the internal affairs of Nicaragua, so we found it interfered in the Nicaraguan army through the National Guard, and elections to support the candidate loyal to it and bring him to power, and besides, Nicaragua suffered from internal turmoil and conflicts due to US interventions.

Key Words: Moncada, Nicaragua, Liberal Party, National Guard.

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة الى الموقف الامريكي من التطورات الداخلية في نيكاراغوا 1929–1933 والذي يعد من المواضيع الهامة التي تستحق الاهتمام من الباحثين والمؤرخين، والذي غالبا ما شكل التهيب من دراسة مثل هذه الموضوعات حاجزا امام الباحثين لصعوبة الحصول على المصادر العربية فضلا عن قلة المصادر الاجنبية ، لذا يعد هذا الموضوع من المواضيع البكر في الجامعات العراقية .

جاء الاهتمام الامريكي بنيكاراغوا لما تتمتع به هذه الدولة من موقع استراتيجي مهم يربط بين قارتي أمريكا الشمالية والجنوبيّة، فضلا عن ما تمثله تلك الدولة من عمق استراتيجي مهم اذ ارتبطت بالأمن القومي الامريكي كونها تشرف على منطقة الكاريبي التي تؤلف الساحة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك نجد الاهتمام الكبير من الادارة الامريكية بها ومحاولة ابقائها خاضعة لها وتحت سيطرتها، فسعت الاخيرة بشتى الوسائل للتدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا فنجدها تدخلت في الجيش النيكارواغوي من خلال الحرس الوطني، والانتخابات لدعم المرشح الموالي لها وايصاله للسلطة، والى جانب ذلك عانت نيكاراغوا من الاضطرابات والصراعات الداخلية بسبب التدخلات الامريكية .

الكلمات المفتاحية: مونكادا ، نيكاراغوا ، الحزب الليبرالي، الحرس الوطني .

المقدمة:

تحتل جمهورية نيكاراغوا مكانة مهمة في أمريكا الوسطى استراتيجياً وجغرافياً، ولا تقل اهميتها عن بنما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، ويعد موضوع الموقف الامريكي من التطورات الداخلية في نيكاراغوا بين عامي 1929–1933 من الموضوعات الهامة التي اقتضت الضرورة الاهتمام بها لما تمثله من أنموذجاً واضحاً للسياسة الامريكية في منطقة نصف الكرة الجنوبي اذ كان الموقف الامريكي هو تدخل مباشر في شؤون نيكاراغوا الداخلية.

تم اختيار عام 1929 كبداية للبحث كون هذا العام بدأ بحدث تاريخي مهم الا وهو بداية حكم الليبراليين بقيادة خوسيه ماريا مونكادا بعد فوزه بانتخابات اواخر عام 1928وانتهاء حكم المحافظين الذين حكموا نيكاراغوا لثمانية عشر عاما، وانتهاءاً بعام 1933 الذي شهد بداية مدة

رئاسة خوان باوتيستا ساكاسا بعد فوز الحزب الليبرالي بالانتخابات ايضا واستمراره بحكم نيكاراغوا، وكان استمرار الليبراليين في الحكم ناتج عن دعم الادارة الامريكية للحكومات التابعة لهذا الحزب كونها موالية لها وتحفظ المصالح الامريكية في نيكاراغوا.

تألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، درسنا في المبحث الاول الموقف الامريكي من الاحداث الداخلية لنيكاراغوا 1928–1929 وتطرقنا فيه الى التطورات السياسية والعسكرية في نيكاراغوا بعد فوز الليبراليين بانتخابات عام 1928، وابرز اجراءات الرئيس مونكادا لمحاولة القضاء على الاضطرابات والموقف الامريكي منها.

اما المبحث الثاني فكان بعنوان اتفاقية الحرس الوطني بين الادارة الامريكية وحكومة نيكاراغوا عام 1930، ووضحنا فيه مقترحات تعديل اتفاق الحرس الوطني في نيكاراغوا وخفض نفقاته والموقف الامريكي منها .

وجاء المبحث الثالث بعنوان الموقف الأمريكي من التطورات الداخلية لنيكاراغوا 1931–1933، وشرحنا فيه الموقف الامريكي من الاوضاع الداخلية لنيكاراغوا بعد زلزال عام 1931، ازدياد المواجهات بين الحرس الوطني والمعارضين في نيكاراغوا والموقف الامريكي منها، ومحاولة حكومة نيكاراغوا انشاء قوة عسكرية جديدة في نيكاراغوا والموقف الامريكي منها ، الموقف الامريكي من انتخابات عام 1932 في نيكاراغوا.

وجاءت الخاتمة لتبين ابرز النتائج التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول :- الموقف الامريكي من الاحداث الداخلية لنيكاراغوا 1928–1929

اولا: التطورات السياسية والعسكرية في نيكاراغوا بعد فوز الليبراليين بانتخابات عام 1928

تعد جمهورية نيكاراغوا واحدة من اهم واكبر دول امريكا الوسطى نظرا لموقعها الجغرافي المهم اذ تقع في قلب أمريكا الوسطى، تشرف على البحر الكاريبي من جهة الشرق، وعلى المحيط الهادئ من الغرب، وتحدها دولة هندوراس من الشمال وكوستاريكا من الجنوب.[1]

عانت نيكاراغوا في القرن العشرين من التدخلات العسكرية الأميركية التي حددت سياسات البلاد لمدة طويلة ، فقد كان هناك تواجد عسكري أميركي قوي في نيكاراغوا ، اذ قامت الادارة الامريكية بتشكيل (الحرس الوطني)[2] التابع لها في نيكاراغوا ، فضلا عن ذلك شهد تاريخ نيكاراغوا صراع سياسي لزمن طويل بين حزبين بارزين وهما المحافظ والليبرالي، وقد حكم المحافظون نيكاراغوا لمدة (18) عاما لكنهم خسروا السلطة في انتخابات 4 تشرين الثاني 1928 ، واصبح الليبرالي (خوسية مونكادا Jose Moncada)[3] رئيسا لنيكاراغوا، مما اثار المحافظين فتهيأوا لحشد الجماهير للفوز بالانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني 1932، واكد المحافظون ان الانتخابات هي الطريق الوحيد للوصول للسلطة السياسية ، وقد قاد الليبراليين حملة كبيرة ضد المحافظين قوضت قدرتهم على تعبئة السكان في المناطق الريفية عبر الوسائل التقليدية فتحول المحافظين إلى القطاعات الحضرية ، لكنهم لم يكسبوا السكان بشكل كبير أيضا لأن اغلبهم كانوا موالين للحزب الليبرالي، في الواقع قد لا يكون هناك وسيلة أفضل لكسب القطاعات الحضرية من الاعتماد على الحرفيين والجمعيات الخيرية والمنظمات الشعبية، وقد سعى المحافظون بشكل رئيس إلى تعبئة الدعم الشعبي من خلال التواصل مع المنظمات العمالية وغيرها من المجموعات الشعبية في نيكاراغوا، في هذه اللقاءات شجعوا على تأييد حكم الشركات المحافظة ومهاجمة الحكومة الليبرالية لاستغلالها العمال الفقراء، مما جعل الاخيرين يقومون بالأعمال التخريبية وانتشرت اعمال العنف والقتل والعصابات وقطاع الطرق في نيكاراغوا.[4]

ومن جانب اخر حارب القائد الثوري (أوغستو سيزار ساندينوAugusto César Sandino)[5] الحكومة النيكاراغوية الموالية للولايات المتحدة الامريكية والوجود الأمريكي في نيكاراغوا ، واكد أن الطريقة الوحيدة لخلاص نيكاراغوا هي مقاومة الإمبريالية الأمريكية، اذ كانت قوات اوغستيو ساندينو تقوم بمحاربة قوات الحرس الوطني وقوات المارينز لإخراج القوات الامريكية من نيكاراغوا مما احدث اضطرابات كبيرة في نيكاراغوا،[6] فقام الرئيس خوسية ماريا مونكادا بتشكيل قوات تطوعية تتحمل مسؤولية محاربة ما سماه (العصابات الخارجة عن القانون) المنتشرة في الشمال ، واكد الرئيس مونكادا بأنه اصدر الأحكام العرفية للإدارات الشمالية ماتاجالبا ، وجينوتيغا ، وإستيلي ، ونيوفا سيغوفيا لان ذلك من شأنه تسهيل عمل القوات التطوعية إلى حد كبير اذ يمكنهم من اعتقال واحتجاز (الخارجين عن القانون)، والحصول على معلومات حول تحركاتهم، كما أنه يخفف على قوات الحرس الوطني الإحراج الناتج عن عدم وجود مسوغ قانوني لاحتجاز الخارجين على القانون.[7]

وقد طلب الرئيس مونكادا موافقة الادارة الامريكية على اصدار الاحكام العرفية ،واكدت الاخيرة أن إصدار الأحكام العرفية مفيدا جدا كتدبير عسكري ويشكل جزءاً أساسيا من خطة مواجهة الثوار من خلال الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا ، وبذلك ابلغ الرئيس مونكادا الإدارة الامريكية في رسالته المؤرخة 7 شباط 1929 بأن الكونغرس النيكاراغوي أقر مشروع قانون الأحكام العرفية في الإدارات الأربع التي ينتشر فيها الثوار في الشمال جاء فيها "بعد ان توليت المنصب وتحملت مسؤولية القضاء على الاضطرابات في الإدارات الشمالية قررت تنظيم قوة صغيرة غير دائمة من المتطوعين الذين تم اختيارهم بعناية للقيام بحملة نشطة ضد الخارجين عن القانون، تتكون من حوالي ثلاثمائة رجل تم اختيارهم من عدد كبير من المتطوعين، وقسمت إلى ثلاث مجموعات "، تعمل مجموعة في سيغوفيا ، وأخرى في المنطقة الواقعة شمال شرق جينوتيغا، والمجموعة الثالثة في منطقة جينوتيغا شمال شرق يالي ، و اكد الرئيس على ثقته في قدرتهم على مواصلة عملياتهم بنجاح لقمع الثوار، وان إدارة هذه المجموعات تتم من الحرس الوطني الذي يتولى مسؤولية إنفاق الأموال المخصصة لدعمها وتجهيزها وتدريبها ، وهذه القوات تعمل جنبا إلى جنب مع الحرس الوطني في عمليات مشتركة، وقامت بعملها بالتعاون مع قوات المارينز، وأن خدماتها كانت ذات قيمة كبيرة في المناطق المضطربة بسبب معرفتهم بالناس، وحسب قول قادة الحرس الوطني ان اللغة والعادات وطبيعة البلد مكنتهم من اكتشاف جواسيس وعملاء ومتعاطفين مع جماعات ساندينو واعتقالهم، مما ترك انطباعًا في الإدارات الشمالية بأن حكومة نيكاراغوا تولي اهتمامًا مباشرًا بالقضاء على الثوار لتهدئة الاوضاع في البلاد. (8)

وبالإشارة إلى الوضع العسكري يمكن القول أنه بعد انتخابات عام 1928 مباشرة كان من الواضح أن الثوار بدأوا يواجهون صعوبة في تأمين الإمدادات الغذائية الضرورية ، وعانوا من نقص الذخيرة ، كانت بيانات الهاربين قد افادت بأنهم أدركوا عدم قدرتهم الحفاظ على قضيتهم ، اذ لم تعد الدوافع الوطنية لساندينو واضحة لهم ، وبينما كسب ساندينو أتباعه سابقًا بطرق مقنعة فقد لجأ مؤخرًا إلى وسائل إلزامية وتهديدات بالعقاب، اما قوات المارينز والحرس الوطني فقد اجرت دوريات مكثفة على نطاق واسع، اذ تمت السيطرة على اجزاء من سيغوفيا والمنطقة الشمالية الشرقية من يالي ، واشارت التقارير إلى أن عددًا كبيرًا من الثوار قد غادروا البلاد مع قادتهم ، واكد القادة الامريكان أنه بمجرد أن تصبح قوات الحرس الوطني قادرة على تولي مهام الحفاظ على المناطق الشمالية بفعالية سيكون من الممكن خفض عدد المارينز المتمركزين في نيكاراغوا الذي طالب به الرئيس مونكادا، لان الاخير وجد نفسه في موقف صعب فيما يتعلق بالتواجد الامريكي في نيكاراغوا بسبب النقد المستمر للصحافة ،اذ هاجمت الصحافة المحافظة سياسة الرئيس مونكادا، واعربت الصحافة الليبرالية عن استيائها العام من الفشل في القضاء على الفوضى، ووجهت الكثير من الانتقادات للرئيس مونكادا، وفي الوقت نفسه كان الاخير يتحلى بضبط النفس الشديد في تجاهله علنًا للنقد ومواصلة تقديم الدعم للضباط الأمريكيين ، لأنه سعى وبكافة الوسائل للقضاء على الثوار واستعادة النظام العام من اجل ان تحافظ حكومته على سيطرتها على زمام الامور، لكن الاوضاع لم تستتب بسهولة خاصة في المناطق التي ينتشر فيها الثوار فهي بحالة اضطراب شديد والتحسن فيها بطيئا وغير ملموس بشكل واضح ، وكان الاعتقاد السائد في نيكاراغوا ان الادارة الامريكية هي المسؤولة عن التهدئة في نيكاراغوا بصورة خاصة وأمريكا اللاتينية عامةً.(9)

اشار تقيم الضباط العسكريين للوضع في نيكاراغوا الى أن الثوار وصلوا إلى مرحلة لا يمكن مواجهتها بسهوله، وذهب بعض الضباط ذوي الخبرة الطويلة إلى حد القول إن مهمة إبادة مجموعات الثوار المتبقية مشكلة عسكرية، وإن قرب الحدود مع هندوراس التي لجئ اليها بعضهم من خلال العبور بحرية زاد من صعوبات القضاء عليهم ، مع ذلك استكملت العمليات العسكرية مواجهتها لهم بطرق أخرى قد تجبرهم على العودة إلى مساعي الحل السلمي، اذ ان مجموعات الثوار مكونة في جزء كبير منها من النفوس المضللة التي تتخلى عن وضعها المحفوف بالمخاطر إذا تمكنت من الهروب ، خاصة اذا ضمنت لهم الحكومة الحصول على وظيفة ثابتة بأجور معقولة مع ضمان عدم العقوبة او المقاضاة على الجرائم السابقة، فإنهم سيتركون قادتهم ويصبحون مواطنين ملتزمين بالقانون مرة أخرى، ويمكن تطبيق ذلك عن طريق اصدار العفو عنهم وحمايتهم، اذ قُدر إجمالي العاطلين عن العمل في مدينة نويفا سيغوفيا (مركز الاضطرابات) بـ (1000) رجل، واكد المسؤولين في الدولة إن الأجر المعقول لهم اذا تم احتوائهم هو (60 سنتًا) في اليوم ، ومن المحتمل ألا يتجاوز إجمالي التكلفة في اليوم (150.000) دولار ، أو ما يقارب (40. 00000) دولار شهريًا لمدة (26) يوم عمل، وهذا هو حوالي نصف متوسط التكلفة للحرس الوطني، وقد تلقى الرئيس مونكادا هذا الموضوع بشكل إيجابي مع بعض التردد لأنه لا يعرف كيف يمكنه الحصول على الأموال اللازمة لمواصلة العمل دون التخلي عن مشاريع أخرى مثل بناء السكك الحديدية والطرق ،والمدارس والتحسينات البلدية التي التزم بها، ومع ذلك ادرك بأنه لا ينبغي أن يقف أي شيء في طريق استعادة النظام واكد ان القيام

بالأشغال العامة والتحسينات الأخرى في الخدمات الضرورية قبل إعادة النظام في الجمهورية هو عمل غير صحيح لان الاولوية هي اعادة النظام.[10]

من خلال ما تقدم نجد إن بناء الطرق في هذه المناطق له تأثير كبير في تهدئة الاوضاع المضطربة في نيكاراغوا، اذ أن عدم وجود طرق أو حتى مسارات في جزء من المنطقة يجعل العمليات العسكرية صعبة وشاقة ، بمعنى آخر ان القوات العسكرية تواجه مشكلة كبيرة في مواصلة صد المعارضين اذا لم تكن هناك طرق معبدة، وكان على السلطة ان توفر الأموال مهما كان حجمها للقيام بذلك هذا من جانب، ومن جانب اخر فأن هذه المشاريع تسهل تشغيل اليد العاملة المحلية وبالتالي القضاء على البطالة فإذا تمكنوا من المشاركة في بناء الطرق فهذا يساعد على احتواءهم واستعادة النظام بالوسائل السلمية.

ومع عدم قيام الحكومة بإجراءات فعلية لاحتواء الثوار فقد زاد نشاطهم في منطقة ماتاجالبا ويعود ذلك لعدة اسباب اهمها: [11]

1/ تشجيع العناصر المناهضة لقوات المارينز في محاولة لتشويه سمعة الإدارة الامريكية .

2/ وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل بعد انتهاء موسم قطف القهوة في ماتاجالبا.

3/ قيام الثوار بمهاجمة المزارع الكبيرة المملوكة للأجانب في ماتاجالبا كمحاولة لإظهار أن الإدارة الامريكية التي تدعم قوات المارينز لا توفر حماية كاملة للمصالح الأجنبية من اجل اثارة الرأي الدولي العام ضد الادارة الامريكية.

وفيما يتعلق ببناء الطرق اكد المستشارين العسكريين في نيكاراغوا أن إنفاق الأموال لهذا الغرض أمر مهم لأسباب عسكرية ، لان نقل الإمدادات العسكرية عبر مختلف الطرق الوعرة بواسطة العربات يكلف ما يقرب من عشرة أضعاف تكلفة النقل عن طريق الحيوانات عبر الممرات فيما لو كان النقل بالشاحنات الآلية على الطرق المعبدة، ولهذا السبب وحده اكدوا أنه من مصلحة الاقتصاد أن تبني حكومة نيكاراغوا بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية طرقًا صالحة للشاحنات على خط السكة الحديدية إلى أوكوتال وماتاجالبا وجينوتيجا، خصوصا وان تكلفة تنفيذ مثل هكذا مشروع قد لا تتجاوز (25) ألف دولار شهريًا .[12]

لقد ارهقت الاعداد الكبيرة لقوات المارينز ميزانية نيكاراغوا، اذ يتواجد ما يقارب (144) ضابطاً و(2422) مجنداً ، ومع كل هذه الاعداد لم يتم استعادة النظام في نيكاراغوا، وهيمن الثوار على مناطق واسعة في الشمال،[13] وقد اتبعت ادارة الرئيس الامريكي (هربرت كلارك هوفر Herbert Clark Hoover 4 اذار1929–3اذار ١٩٣٣)[14] التقليل التدريجي لعدد القوات العسكرية الامريكية مقابل حث الحكومة النيكارغوية على تسلم المسؤولية بأسرع وقت ممكن على الرغم من استمرار حركة الثوار بزعامة القائد سانيدنيو، وان وزير الخارجية الامريكي(هنري لويس ستيمسون Henry Lewis Stimson)[15] قد عكس سياسة الرئيس هربرت كلارك هوفر حينما اعلن في العام نفسه بان الحكومة ترفض ارسال قوات اخرى الى نيكارغوا على الرغم من مقتل (8) مواطنين امريكيين على يد الثوار فالولايات المتحدة الامريكية على حد زعم ستمسون لن تفرض اية حماية على نيكارغوا ، لان الحماية على وفق منظوره تخلق مصاعب للولايات المتحدة الامريكية وتفرض عليها تعهدات هي في غنى عنها وربما لا تستطيع الوفاء بها ،كما انه حذر جميع المواطنين الامريكيين في نيكارغوا من البقاء فيها وضرورة العودة الى بلادهم في ظل عدم شعورهم في الامن او التواجد في المدن الساحلية النيكارغوية على الاقل.[16]

ووفقًا لأوامر وزارة البحرية الامريكية التي تلقاها قائد قوات المارينز في 24 تموز 1929طالبت بسحب (1200) جندي من المارينز وعدد من الضباط ، لذلك أبحرت السفن البحرية في 21 أب 1929 متوجهة إلى نيويورك ونقلت (732) جندي من المارينز و(18) ضابطًا، وما تبقى من المجندين وعدد من الضباط تم نقلهم في قطار خاص من ماناغوا، وبقي في نيكاراغوا (1222) جندي من مشاة البحرية المجندين توزعوا بالشكل التالي: كتيبة واحدة في أوكوتال تتكون من (422) جندي ، وكتيبة ثانية قوامها (400) جندي في ماتاجالبا ، وكتيبة ثالثة من نفس العدد موجودة في ماناغوا ، اما توزيع الحرس الوطني خارج ماناغوا فكان: المنطقة الشرقية التي تضم إدارة بلوفيلدز (257) جندي وضباط ، المنطقة الغربية التي تضم إدارتي ليون وشيناندیغا (218) ، المنطقة الجنوبية تضم إدارات غرناطة وكارازو وتشونتاليس ومسايا وريفاس (311) ،المنطقة الشمالية تضم مقاطعتي نويفا سيغوفيا وإستيلي (609)، المنطقة الوسطى تضم إدارتي جينوتيجا وماتاجالبا (414).[17]

وفي 27 تشرين الثاني 1929 هاجم مجموعة من الثوار (100) حامية للحرس الوطني بالقرب من جينوتيجا مما أسفر عن مقتل عدد من الجنود والاستيلاء على جميع الأسلحة والذخيرة ، وفي يوم 30 من الشهر نفسه تعرضت دورية للحرس الوطني لكمين خارج سانتا روزا وأطلق رجال الحرس الوطني النار عليهم وقتل اثنين من قطاع الطرق واستولوا على مسدس واحد وثلاث بنادق ولم تقع إصابات في الحرس الوطني، وكان هناك تخوف كبير بين مزارعي البن الأجانب في ماتاجالبا من نشاط المعارضين خاصة بعد تخفيض قوات المارينز.[18]

ثانيا: ابرز اجراءات الرئيس مونكادا لمحاولة القضاء على الاضطرابات والموقف الامريكي منها

نصحت الادارة الامريكية الرئيس النيكاراغوي مونكادا بضرورة اليقظة والحذر ووضع حد لأنشطة الثوار الذين اطلقت عليهم تسمية (الخارجين عن القانون) ، فالتجأ الرئيس مونكادا الى تنفيذ الاحكام العرفية وقام بإجراءات صارمة لمنع أي فعل يزعزع السلام والنظام في نيكاراغوا، وقام بإصدار اوامر بحملة من الاعتقالات للتحقيق مع المشتبه بتآمرهم ضد الحكومة بعد ان وصلت تقارير اشارت الى محاولة اغتياله من خلال خطة وضعها الثوار مما تسبب بقلق الادارة الامريكية ، وقد اعتقل من ماناغوا نحو (16) رجلاً ذوي ميول محافظة، وأُطلق سراح معظمهم بعد ان قضوا عدة أيام في السجن ، ويبدو أنه لا توجد عليهم ادلة بارتكاب جنحة أو جريمة، وسُجن اثنان من أبناء شقيق الجنرال (إميليانو شامورو Emiliano Chamorro)[19] ، وفي 28 تشرين الثاني 1929 صدر أمر بتوجيه من الرئيس مونكادا باعتقال (13) شخصًا في ماناغوا و (17) في مسايا و (4) في كل من ليون وغرناطة وواحد في كل من شينانديغا وكورينتو، ونصت المذكرة على أن "هذا الإجراء اتخذ من قبل الرئيس لأنه توجد معلومات مؤكدة بأن الأشخاص المذكورين يهددون نظام الجمهورية وسلامتها" ، وتم ارسال تقرير إلى رئيس الحرس الوطني أن معظم السجناء لديهم سجلات لأنشطة سياسية.[20]

وفي 29 تشرين الثاني 1929 نشر الرئيس مونكادا بيان في الصحف ذكر فيه أسباب الاعتقالات الأخيرة واشار أن لديه أدلة على أن المحافظين اتفقوا على استيراد الأسلحة من هندوراس وتوريدها داخل نيكاراغوا، واكد إنه تم العثور على رسائل من اوغستيو ساندينو إلى صحفي في ماناغوا وهو ابن أخ الرئيس السابق (أدولفو دياز Adolfo Diaz)[21] متهم بالتآمر من هندوراس لإثارة الاضطرابات في جميع أنحاء نيكاراغوا، وان هناك اجتماعات لوضع خطط لاغتياله ، وذكر أن هناك أدلة على تورط الجنرال شامورو في الحركة، ولكن لا احد يستطيع اعتقاله لأنه عضو في مجلس الشيوخ ويستطيع ان يحمي نفسه ، واكد ان واجبه يحتم عليه العمل النشط لإنقاذ نيكاراغوا، وقد تم القاء القبض على المشتبه بهم بالتآمر على الرئيس وتم سجنهم في كورينتو ومن ثم ترحيلهم على متن سفينة امريكية الى الموانئ بين كورينتو وسان فرانسيسكو ،[22] واكدت حكومة نيكاراغوا أن عمليات الترحيل هذه تستند إلى أدلة أن أولئك الذين تم ترحيلهم كانوا يتآمرون لإحداث فوضى في نيكاراغوا ، وأنهم خضعوا لسلطة المادة (112) من دستور نيكاراغوا.[23]

تربط بين الاعتقالات السياسية التي تم إجراؤها

والانتخابات البلدية المزمع اجراءها، اذ اشارت أن الاعتقالات تم تنفيذها لمجرد إعطاء الحكومة ذريعة لإزالة اعضاء المجالس البلدية المحافظة واستبدالها بالمجالس الليبرالية، واشار المحافظون إلى ذلك كمثال على التطرف الذي ذهب إليه الرئيس مونكادا للتأثير على الانتخابات البلدية المقبلة في نيكاراغوا.[24]

اما موقف الإدارة الامريكية فأكدت بأن قيام الرئيس مونكادا بسجن أي شخصية حاولت النيل منه او من المساعدة الامريكية لنيكاراغوا غير حكيم وقد يؤدي الى اثارة الاضطرابات والعداوات وحدوث فجوه بين الشعب والحكومة في نيكاراغوا، وإن الاستياء الذي حدث سيكون ضد الحرس الوطني والضباط الأمريكيين وبالتالي يضعف الحرس الوطني والحكومة النيكاراغوية، لان النجاح النهائي للحرس الوطني في نيكاراغوا يعتمد على طابعه غير الحزبي ، وما لم يتمتع بثقة الشعب النيكاراغوي فلن يكون قادرا على الوفاء بمسؤولياته بشكل مناسب.[25]

من خلال ما تقدم اتضح لنا ان موقف الادارة الامريكية وتصريحاتها هو لكسب الرأي العام ومحاولة التضليل على سيطرتها الكاملة على نيكاراغوا، اذ ان الحكومة النيكاراغوية لا تقوم بعمل شيء الا بموافقة الادارة الامريكية وتوجيهها، وهذا التضليل ان دل على شيء انما يدل على ان الادارة الامريكية سعت وبكل قوة لفرض السيطرة الكاملة على نيكاراغوا بغض النظر عن المصلحة العامة لنيكاراغوا وشعبها.

المبحث الثاني : اتفاقية الحرس الوطني بين الادارة الامريكية وحكومة نيكاراغوا عام 1930

اولا:- مقترحات تعديل اتفاق الحرس الوطني في نيكاراغوا وخفض نفقاته والموقف الامريكي منها

رصدت الحكومة النيكاراغوية مبالغ كبيرة للحرس الوطني في ميزانياتها المتلاحقة منذ بداية تأسيسه عام 1927 ، لكنها خفضتها في الموازنة السنوية لعام 1930 إلى حوالي(760) ألف دولار بسبب الازمات الاقتصادية التي مرت بها ، ووافق كل من مجلس النواب و مجلس الشيوخ على التخفيض، وقد اكدت الإدارة الامريكية أن الموافقة على الميزانية الجديدة تستلزم تخفيض قوات الحرس الوطني إلى ما يقارب (1500) جندي ، وناقشت وضع الحرس الوطني مع حكومة نيكاراغوا واكدت ضرورة توفير الدعم المالي الكافي لهذه المؤسسة من خلال اجراء الترتيبات التي يتم من خلالها وضع الأموال المطلوبة في رصيد الحرس الوطني في الأوقات المحددة وبكميات كافية وبنفقات لا تقل عن مليون دولار سنوياً تقريبًا ، ولذلك قدمت الإدارة الامريكية توصيات تفصيلية لترتيب هذا الغرض ، مع الاهتمام بالالتزامات المالية الحالية لحكومة نيكاراغوا، ويبدو أنه لا يمكن ضمان توفير الاموال بما يكفي للحرس الوطني إلا بوضع هذه المؤسسة في موقع متساوٍ للإدارات المهمة الأخرى لحكومة نيكاراغوا.[26]

واقترح الرئيس مونكادا تخفيض الرواتب التي تعطى لضباط وجنود الحرس الوطني وإنشاء قوات الشرطة النيكاراغوية التي تحل محل قوات الحرس الوطني في العديد من مدن نيكاراغوا، وقد اشارت الإدارة الامريكية ان على الرئيس ان يعيد النظر في اقتراح تخفيض الرواتب، اما ما يتعلق بأنشاء قوات الشرطة فأنه غير ممكن، ومن الضروري الحفاظ على الحرس الوطني بانه القوة العسكرية الوحيدة في الدولة، لذلك لا ترغب الادارة الامريكية بأن تقوم الحكومة النيكاراغوية في أي خطة لإنشاء قوات شرطة تحت السيطرة المحلية و تجنيدها بطريقة لا تضمن عدم التحيز، واكدت انه لا يجوز إنشاء أي قوات شرطة محلية ما لم تكن جزءًا لا يتجزأ من الحرس الوطني وتخضع تمامًا لسيطرة تلك المؤسسة.[27]

وهنا يتضح لنا التدخل الامريكي الواضح في شؤون نيكاراغوا الداخلية ومنعها انشاء أي قوة غير الحرس الوطني التابع لها من اجل استمرار سيطرتها على القوة العسكرية الوحيدة في الدولة، وتسيرها وفق مصالحها الخاصة وبما يضمن استمرار السيطرة الامريكية الكاملة عليها.

وفي 19 نيسان 1930 قررت الحكومة النيكاراغوية اجراء بعض التعديلات على اتفاقية الحرس الوطني المعقودة عام 1927 بما يتناسب مع وضع نيكاراغوا، وقد طلبت الادارة الامريكية توضيح التعديل الجديد الذي رغبت الحكومة النيكاراغوية بإجرائه .[28]

وفيما يلي مقارنة بين الاتفاقية الاصلية والتعديلات المقترحة:[29]

	الاتفاقية الأصلية لعام 1927	**تعديلات اقترحها كونغرس نيكاراغوا** عام1930
اولا	كانت الحالة المالية العامة لحكومة نيكاراغوا تبرر زيادة قوات الحرس الوطني، بتكليف وتجنيد ونفقات وما الى ذلك بناء على توصية من رئيس الحرس الوطني، وبموافقة خطية من رئيس نيكاراغوا.	لا تتم أي زيادة أو توزيع الاموال للحرس الوطني إلا بموجب تفويض مسبق وصريح من الكونغرس النيكاراغوي، بسبب تأثير الازمه المالية العالمية وتدهور الوضع المالي في نيكاراغوا.
ثانيا	تخضع جميع مسائل التجنيد والتعيين والتدريب والترقية والفحص والانضباط وتشغيل القوات، والملابس وحصص الإعاشة والأسلحة والمعدات والأماكن والإدارة لسلطة رئيس الحرس الوطني.	تخضع جميع مسائل التجنيد والتعيين والتدريب والترقية والفحص والانضباط وتشغيل القوات والملابس وحصص الإعاشة والأسلحة والمعدات والإدارة لسلطة رئيس الحرس الوطني وتكون دائمًا تحت سيطرة وقيادة رئيس الجمهورية او من ينوب عنه.
ثالثا	يجب التحقيق في الجرائم التي يرتكبها أعضاء الحرس الوطني في نيكاراغوا من قبل ضباط الحرس الوطني حسب توجيهات	المخالفات التي تشكل جرائم عسكرية أو مدنية التي يرتكبها أعضاء الحرس الوطني يتم التحقيق فيها ومحاكمتها من قبل السلطات القضائية في البلاد.

	رئيس الحرس الوطني، إذا تبين عند التحقيق أن جريمة قد ارتكبت يتم تسليم الجاني إلى السلطات العسكرية.	
رابعا	يخضع الحرس الوطني النيكاراغوي لسيطرة رئيس نيكاراغوا ويتم تسليم جميع الأوامر المتعلقة بالحرس الوطني إلى رئيسه.	يخضع الحرس الوطني النيكاراغوي لسيطرة رئيس نيكاراغوا، الذي يقوم هو نفسه **أو** من خلال جهات هو يعينها بإصدار جميع الأوامر المتعلقة بالحرس الوطني.
خامسا	يعين رئيس نيكاراغوا جميع الضباط الأمريكيين العاملين في الحرس الوطني في نيكاراغوا من أفراد القوات البحرية الأمريكية.	يعين رئيس نيكاراغوا جميع الضباط الأمريكيين من أفراد القوات البحرية الأمريكية (الذين يتحدثون اللغة الإسبانية فقط)، كون اللغة الرسمية للبلاد هي الاسبانية.

وكان موقف الادارة الامريكية هو الاعتراض على التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية ، وطلبت من حكومة نيكاراغوا حسم موقفها لتتمكن من تحديد المسار الذي تتبعه فيما يتعلق باتفاقية الحرس الوطني المعدلة، وطرحت هذه المسألة على الرئيس مونكادا واكدت الادارة الامريكية ان وضع اتفاقية الحرس الوطني أصبحت مشوشة نتيجة لبعض التعديلات التي أدخلت عليها من قبل الكونغرس النيكاراغوي والتي وافق عليها الرئيس مونكادا، وأعرب الاخير عن استعداده لمناقشة الامر وأكد تعاونه من اجل التوصل لترتيب مرضٍ للإدارة الامريكية.[30]

وقد ارسل وزير الخارجية الامريكي هنري ستيمسون مذكرة بشكل غير رسمي لحكومة نيكاراغوا اكد فيها أن التغييرات في الاتفاقية يجب أن تحصل على موافقة الادارة الامريكية لتصبح فعالة، وان الأخيرة غير موافقة على التعديلات المذكورة أعلاه وعلقت عليها على النحو التالي:[31]

- المادة الأولى: التغيير المقترح في هذه المادة إذا وضع موضع التنفيذ من شأنه أن يؤدي على ما يبدو الى تقليص الحرس الوطني، ويجب تعديله ليسمح بوجود قوة كافية ومخصصات كافية لتغطية الحد الأدنى من الاحتياجات الفعلية للحرس الوطني، وتشير المعلومات لدى الادارة الامريكية ان الحرس الوطني في ظل الظروف السائدة يتطلب اعتمادًا سنويًا يبلغ حوالي (مليون دولار أمريكي)، لذلك يجب التشاور بين حكومة نيكاراغوا ورئيس الحرس الوطني ، حتى يمكن إطلاع كلتا الجهتين بشكل كامل على الاحتياجات الحالية للمؤسسة ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير متطلباتها المالية بطريقة مرضية ودائمة.
- المادة الثانية: لا يمكن للإدارة الامريكية الموافقة على حكم يمكن تفسيره على أنه يتطلب من الضباط التابعين للحرس الوطني أن يأخذوا أوامر من المسؤولين المحليين في نيكاراغوا ، مثل هذا الترتيب سيمنع أي وحدة قيادة أو سياسة في المؤسسة، علاوة على ذلك الاختلافات الحتمية في وجهات النظر التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الاحتكاك وفقدان الثقة، وبذلك يفقد الحرس الوطني هيبته ، إلا إذا كانت القوة خاضعة للقيادة المباشرة لرئيس الجمهورية فقط والذي يتصرف باسمه دون الرجوع لرئيس الحرس الوطني.

يبدو أن تعديل هذه المادة يحاول زيادة الإشراف من قبل رئيس الجمهورية على الأمور المتعلقة بالتنظيم الداخلي للحرس الوطني، في حين أن الادارة الامريكية ترغب في أن السياسة التي يتبعها رئيس الحرس الوطني تجاه المؤسسة يجب أن تكون مرضية دائمًا لرئيس الجمهورية، إلا أنها لا تشعر أن أهداف المنظمة يمكن تحقيقها على أفضل وجه ما لم تكن السيطرة لرئيس الحرس الوطني وحده وله السلطة الكاملة والمسؤولية في مسائل التجنيد والتدريب والانضباط وغيرها.

- المادة الثالثة: يخضع أعضاء الحرس الوطني الذين يرتكبون جرائم عادية بالطبع للمقاضاة في المحاكم المحلية ، ولن يكون هناك أي تصرف من جانب ضباطهم الأمريكيين لحمايتهم أو لعرقلة إجراء تحقيق شامل في أفعالهم، ومع ذلك قد تتأثر كفاءة ومعنويات الحرس الوطني بشكل كبير إذا تعرض اقرانهم في المؤسسة للمقاضاة من قبل السلطات القضائية المحلية على الأفعال التي تم تنفيذها أثناء أداء الواجب ، فضلا عما قد يسببه الاضطهاد القضائي لأسباب سياسية أو شخصية ، لذلك لا ترغب الادارة الامريكية في إبرام اتفاق يمكن بموجبه وضع ضباطها او جنودها في موقف قد يخضع فيه مرؤوسيهم للملاحقة القضائية على أفعال ارتكبت بحسن نية بموجب أوامرهم، واكدت وزارة الخارجية الامريكية أن الصياغة الأصلية للمادة الخامسة تحمي حقوق جميع المعنيين في هذا الصدد.

- المادة الرابعة: التعديل المقترح لهذه المادة غير مقبول لنفس سبب التعديل المقترح للمادة الثانية.
- المادة الخامسة: إن تعين الضباط الذين يتحدثون باللغة الإسبانية فقط في الحرس الوطني من الصعب تطبيقه ، لكن الإدارة الامريكية اكدت انها ستبذل كل جهد ممكن لتعيين الضباط الناطقين بالإسبانية إلى الحرس الوطني ومطالبة أولئك الذين لا يتحدثون بالفعل هذه اللغة بتعلمها ، ولكن لن يكون من المستحسن قصر اختيار الضباط على عدد صغير نسبيًا من أفراد البحرية الذين يمتلكون هذا المؤهل.

واكدت الادارة الامريكية رغبتها تلبية مطالب الرئيس مونكادا وكونغرس نيكاراغوا فيما يتعلق باتفاق الحرس الوطني ، لكنها اكدت انها غير قادرة على قبول بعض التغييرات التي اقترحها كونغرس نيكاراغوا لأنها تتعلق بصميم الحرس الوطني مثل السيطرة على التجنيد والتنظيم الداخلي مع رغبتها بمساعدة الرئيس مونكادا في الحفاظ على السلام والنظام لذلك يجب أن تبدأ المناقشة منطقياً بالموضوع الذي تغطيه هذه المذكرة وبالتالي يتم إرساء أساس ثابت لترتيب المسائل الأخرى المعنية، لذلك تعتزم الادارة الامريكية تناول المسائل الأخرى بالتفصيل بمجرد أن يتم التخلص من مسألة الاتفاقية بطريقة مرضية للطرفين.[32]

وقد ناقشت الادارة الامريكية مع الحكومة النيكاراغوية النقاط المهمة التي لا تستطيع الادارة الامريكية الموافقة عليها بتاتا على أساس أن هذه التعديلات سيتم تعديلها بما يتفق مع التفاهم الذي تم التوصل إليه بواسطة تبادل الملاحظات، واهمها مسألة ان يخضع رئيس الحرس الوطني لسلطة رئيس الجمهورية او من ينوب عنه، مع تفهم ان رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للحرس الوطني، واعتراض الادارة الامريكية على محاكمة مرتكبي الجرائم من اعضاء الحرس الوطني من السلطات القضائية المحلية، لان منح المسؤولين المحليين في نيكاراغوا سلطة إصدار أوامر لأعضاء الحرس الوطني يعد امر خطير، وقد وافق الرئيس النيكاراغوي على ذلك، وقام بإجراء التغييرات التالية في مشروع المذكرة التي قدمتها حكومة نيكاراغوا:[33]

1- يتلقى جنود الحرس الوطني النيكاراغوي جميع الاوامر من رئيس الحرس الوطني.

2- يُحاكم جنود الحرس الوطني لنيكاراغوا أمام المحاكم العسكرية النيكاراغوية عن جميع الجرائم العسكرية التي تحدث اثناء واجبهم ، وتعد نتائج هذه المحاكم نهائية بعد موافقة رئيس الحرس الوطني ولا تخضع للاستئناف أو المراجعة إلا من قبل المحكمة العليا في نيكاراغوا.

3- التحقيق في الجرائم الأخرى التي ارتكبها بعض أفراد الحرس الوطني في نيكاراغوا من قبل ضباط الحرس الوطني حسب توجيهات رئيس الحرس الوطني، إذا تبين عند التحقيق أن الجريمة لا تخضع للولاية العسكرية فيتم تسليم الجاني إلى السلطات المدنية.

مما تقدم تبين لنا ان الادارة الامريكية تسيطر على جيش نيكاراغوا سيطرة كاملة و لا تسمح بأجراء أي تغيرات من الممكن ان تعطي لحكومة نيكارغوا حرية التصرف في هذه المؤسسة ، وبالمقابل كانت الحكومة النيكارغوية تابعة للادارة الامريكية وخاضعة لها وتنفذ كل مطالبها دون تردد، لكنها فكرت بهذه التعديلات بسبب الاوضاع الصعبة التي كانت تعاني منها.

واكد وزير الخارجية الامريكي هنري ستيمسون لرئيس نيكاراغوا مونكادا ان جميع التقديرات تشير إلى أن الحفاظ على القانون والنظام في ظل الظروف القائمة يتطلب وجود قوات اضافية مؤقته من الحرس الوطني تتسم بالكفاءة والقوة ولا تقل عن(2000) فرد وهذا يتطلب توفير الأموال بشكل منتظم وسريع، فإذا لم يتم دفع رواتب القوات بانتظام فهناك احتمال حدوث تمرد واضطرابات، ولا يمكن لحكومة نيكاراغوا أن تتحمل المسؤولية عن تعرض امن دولتها لمثل هذا الخطر، واقترح على الرئيس النيكاراغوي إعطاء تعليمات عاجلة وغير قابلة للإلغاء لجمع عائدات الكمارك خلال كل شهر لدفع النفقات والديون بأموال كافية، حتى يتمكن من الدفع مباشرة لرئيس الحرس الوطني في الأول من كل شهر كامل المبلغ الضروري لنفقات الحرس في قوامها الـ (2000)جندي، اذ كان على رئيس نيكاراغوا الاهتمام بالحرس الوطني لمنع انتشار الاضطرابات في نيكاراغوا، واقترح على الرئيس ضرورة الاهتمام بالزراعة ودعمها ، وتشغيل سكك حديد المحيط الهادئ اذ ان بناء هذه الطرق يفتح أراضٍ جديدة تسهل على قوات الحرس الوطني القيام بدورها بتوفير الامن وملاحقة المعارضين ، علاوة على ذلك فإن عائدات السكة الحديد هي مصدر جديد نسبياً لإيرادات الحكومة النيكاراغوية، ولتشغيل المشاريع الانتاجية، مع تشغيل عدد كبير من المهندسين في الإشراف على أعمال بناء الطرق فضلا عن تشغيل الايدي العاملة في هذه المشاريع .[34]

وعانت حكومة نيكاراغوا في ذلك الوقت من مشكلة اقتصادية ومالية بعد ان كان العالم كله يمر بكساد كبير وعانت جميع الحكومات من انكماش الدخل، فاضطربت الاحوال الاقتصادية في نيكارغوا فضلا عن الاضطرابات الداخلية مما دفعها الى تعليق دفع ديونها حالها حال حكومات امريكا الوسطى، وكان على حكومة نيكاراغوا الوفاء بواجباتها وقمع الثوار والمحافظة على النظام في البلاد ،[35] ومع كل محاولات النهوض باقتصاد نيكاراغوا الا ان الوضع الاقتصادي بتدهور فقرر الرئيس مونكادوا تقليل اعداد الحرس الوطني كونه يشكل ثقل على ميزانية الدولة فأرسل رسالة لوزير الخارجية الامريكي هنري ستيمسون في 17 تشرين الثاني 1930جاء فيها " ان اتفاقية إنشاء وتنظيم الحرس الوطني كان على اعتماد مالي قدره(68 932.00) دولار، وازداد التخصيص فيما بعد ليصبح (72.000.00) دولار وخصص اعتمادًا إضافيًا قدره (40,000) دولار لتغطية نفقات السجون عندما كانت البلد في حالة مادية جيدة ، وفي رغبتي القضاء على الاضطرابات في نيكاراغوا أبلغت رئيس الحرس الوطني أنني سأسمح له بمبلغ إضافي قدره (340 ,000) دولار لتعزيز الحرس الوطني، وقد نصحتموني بزيادة مؤقتة في اعداد الحرس الوطني قدرها (2000) جندي للقضاء على الاضطرابات في غضون ستة أشهر، وقد أذنت بهذه الزيادة وقدمت الأموال اللازمة ، وبعد ذلك أبلغت رئيس الحرس الوطني أن التوقعات الاقتصادية سيئة ، وأن نيكاراغوا لا يمكنها الاستمرار في تقديم كل هذه الاموال ويجب تقليل تكلفة الحرس، ومنذ ذلك الوقت أخبرت رئيس الحرس الوطني في عدة مناسبات أن الكساد الاقتصادي أثر بشكل خطير على مالية بلدي لدرجة أنه يجب وضع خطط لإدارة الحرس الوطني على عدد قدره (1700) جندي تقريبا مع عدد من الضباط"، واقترح الرئيس مونكادا تسريح (300) جندي من الحرس ، وتخفيض رواتب الضباط في الحرس مؤقتًا بنسبة 20% ، و أكد أن ذلك يؤدي إلى توفير حوالي (42000.00) دولار، مع انه على مدى الأشهر القليلة الماضية تم تخفيض رواتب جميع موظفي الحكومة النيكاراغوية 20% بسبب انكماش الدخل القومي، في الواقع فأن ضباط الحرس الوطني هم الفئة الوحيدة من موظفي الحكومة الذين لم يتم تخفيض رواتبهم.[36]

وبالإشارة إلى رسالة الرئيس مونكادا اجاب وزير الخارجية الامريكي هنري ستيمسون "الواجب الأساسي لأي حكومة هو الحفاظ على القانون والنظام، ما لم يتم ذلك لا يمكن لأي حكومة أن تستمر، إن الحالة في مدن نويفا سيغوفيا وجينوتيغا وإستيلي هي المشكلة الكبيرة التي تواجهها حكومة نيكاراغوا ،ويجب النظر بجدية لهذا الوضع من قبلكم وتوفير جميع الموارد الممكنة لحلها، هذا هو الواجب والالتزام الأول والكبير للحكومة "،[37] وقد اكد الرئيس مونكادا ان هذه المشكلة الخطيرة قد واجهته منذ بداية تسلمه الرئاسة وكان لها الجزء الاكبر من موارد الدولة وأنه اعطى كل السلطة في الجمهورية لضباط المارينز والحرس الوطني ومع ذلك لم يتم الخلاص من المشكلة على الرغم من جهود (2200) جندي في الحرس الوطني ، وفي عام 1930 اصبح عددهم اكثر من (3000) ، وقال الرئيس مونكادا ان ذلك قاده للاعتقاد بأن مشكلة الثوار في نيكاراغوا لا يمكن حلها الا من خلال استخدام الدوريات الميدانية التي يمكن أن تعمل بحرية ونشاط ، ولديه رأي راسخ بأنه لا يمكن القضاء على الثوار في نيكاراغوا الا بزيادة اعداد الحرس الوطني وليس تقليلها ، لكن دعم الحرس بهذا الحجم غير ممكن والبديل الوحيد هو الحفاظ على الحرس بحجم كاف لحماية جميع النقاط الحيوية ثم استخدام جميع الأموال المتاحة لتعليم وتوعية الشعب من خلال الاهتمام بالمدارس لتعزيز الرغبة باتباع مساعي السلام، واكد أن كفاءة الجيش لا تعتمد فقط على عدد الجنود بل على صفات قادة الجيش ونشاطهم ورغبتهم في قبول وتحمل المسؤولية، واضاف أن الحرس الوطني قد كلف الحكومة ملايين الدولارات ، لكن الدخل القومي الحالي لحكومته لا يتملك الأموال اللازمة وانه يخشى أن تكون حكومته ملزمة بأن تقول للحرس أنه لا يوجد اموال ، وبذلك تكون الكارثة أكبر من تلك التي يخشاها في تقليص الحرس نحو (300) رجل ، وقد تم اقتراح بعض الوسائل على الرئيس التي يمكن من خلالها تحقيق الامن اهمها تشكيل الشرطة المحلية بدعم من البلديات، وقد وافق رئيس الحرس الوطني على تشكيل الشرطة المحلية في ماناغوا واختبار إمكانياتها، وقد اجابت الادارة الامريكية انها تقدر الوضع الاقتصادي الصعب الذي تواجهه حكومة نيكاراغوا ، وابدت رغبتها في تقديم كل المساعدة لحل المشاكل الصعبة، لكنها استغربت من سماع نقد لكفاءة أو طابع الحرس الوطني واكدت ان الضباط وجنودهم شجعان، وإنهم نشطين في ملاحقة الثوار، ومع ذلك يبدو أن حركة الاخيرين متشعبة في تلك المواقع الجغرافية الصعبة ، وان السلام ليس قريب في ظل هذه الظروف الغير مستقرة ، لكن حركة المعارضين متركزة في أجزاء معينة من المقاطعات الثلاث نويفا سيغوفيا وإستيلي وجينوتيغا ولا تزال بمثابة (المنطقة الحرام) التي لا يمكن على ما يبدو فرض سلطة قوات السلام والنظام عليها بشكل دائم، وبالتالي هناك تركيز مستمر على احتمال حدوث الاضطراب في بقية الدولة.[38]

وقدمت الادارة الامريكية عدة نقاط لحل هذه المشكلة اهمها: [39]

اولا: يجب بناء طرق جيدة تسهل مرور قوات الحرس الوطني لمواجهة المعارضين الذين لا يمكنهم المواجهة في المعركة ولكن يقومون بمضايقة قوات الحرس الوطني ثم الابتعاد الى الحدود الشمالية ، فضلا عن إن بناء مثل هذه الطرق لا يخدم هذا الغرض العسكري فحسب ، ولكنه يوفر فرص عمل للسكان المحليين، ويؤدي أيضًا إلى التنمية الزراعية الاقتصادية لتلك المقاطعات.

ثانياً : على حكومة نيكاراغوا ان تبذل قصارى جهدها لتثقيف سكان تلك المناطق من خلال المدارس لتعزيز رغبتهم باتباع مساعي السلام، والمساعدة المالية من اجل اقامة المشاريع الزراعية.

ومع ذلك فأن مشاريع السكك الحديد حسب رأي الادارة الامريكية ليست مهمة بقدر أهمية حل مشكلة السلام والنظام في المدن الشمالية (نويفا سيغوفيا وإستيلي وجينوتيغا)، ويجب حل هذه المشكلة. [40]

اما موقف رئيس نيكاراغوا فأكد ان حكومته لا تستطيع القيام بإصلاحات الا بعد تقليل مخصصات الحرس الوطني السنوية التي اثقلت كاهل الدولة إلى (800000)دولار وهذا المبلغ يعني بقاء(1700) جندي من الحرس الوطني والتخلي عن المتبقي ، و تخفيض رواتب ضباط الحرس مؤقتًا بنسبة 20 %، وهذا ما دفع الادارة الامريكية الى الاعتراض لان ذلك بنظرها يزيد من الاضطرابات الداخلية ، لذلك اكدت على عدة امور في هذا الجانب اهمها:[41]

(1) أن حكومة نيكاراغوا تتحمل المسؤولية الكاملة عن التخلي عن أي وظيفة ولا يتم ذلك الا بعد التشاور مع رئيس الحرس الوطني .

(2) إتاحة الوقت الكافي لإجراء عمليات نقل القوات من وإلى المناطق المضطربة ، فيما يتعلق باختيار الجنود الذين يتم تسريحهم .

(3) عندما يتم إعادة أي وظيفة جديدة في الحرس الوطني ، فيتم تفويض رئيس الحرس الوطني للقيام بذلك ، مع زيادة مقابلة في إجمالي الاموال المخصصة لقوات الحرس الوطني.

واكد المستشارون العسكريون الامريكيون انه لا يمكن تخفيض هذه القوة لان المهمة التي يقوم بها الحرس الوطني هي ذات شقين الاول استعادة النظام في المناطق المضطربة ، والثاني الحفاظ على النظام في الدولة كلها ، لذلك اكدت الادارة الامريكية انه من الصعب تقليص القوات، ومع كل هذه الظروف لازال (72) ضابطًا و (1000) جندي يعملون في المناطق المضطربة.[42]

اما ما يتعلق بالتخفيض المؤقت لرواتب الضباط بنسبة 20% مثل ما حدث مع موظفي نيكاراغوا فإن الادارة الامريكية غير موافقه عليه كون الضباط الأمريكيين في الحرس الوطني ليسوا مواطنين في نيكاراغوا ، بل انهم دخلوا في اتفاقية لمساعدة حكومة نيكاراغوا بعد حاجة الأخيرة لهذه الخدمة في الحرس وتدريبه ، وعندما وافقوا على ذلك كان هناك راتب مخصص لهم في الاتفاقية ولا يمكن الاخلال بالاتفاقية، على الرغم من ذلك فممكن تخفيض رواتب الضباط الذين يدخلون للحرس في المستقبل وتختلف هذه التخفيضات من(10 إلى 16 %)، وتكون رواتبهم على النحو التالي: القادة (3000) دولار، رؤساء الأركان والعقداء (2100) دولار، المهنيين (1800) دولار، القبطان (1500) دولار، والملازم الأول (1080) دولارًا، وتخفض قوات الحرس الوطني إلى (160) ضابطًا و (1650)جندي ، وبذلك تكون المبالغ اللازمة للحرس الوطني على النحو التالي:[43]

للصيانة وحصص الإعاشة	310,546 دولار
أجور الضباط	204،250
أجور المجندين	284،856

ويجب تخصيص مبلغ إضافي قدره(15000) دولار للأكاديمية العسكرية و (40.000) دولار لصيانة السجون سنويًا، كما يتم تقليل التكلفة اليومية لحصص الإعاشة لكل جندي من 25 إلى 20 سنتًا ، أو تخفيض بنسبة 20 % بشرط ان تسلم اموال الكمارك في الاول من كل شهر لرئيس الحرس الوطني او ايداعها في البنك الوطني بأمر قائد الحرس ليتم صرفها لضبط امن الدولة.[44]

وقد اعلن مونكادا رئيس نيكاراغوا في 20 كانون الاول 1930 موافقته بالمقترحات بتخفيض قوة الحرس الوطني إلى (160) ضابطا و (1650) جندي بتكلفة سنوية تبلغ (799652.00) دولار ، و اضافة مخصصات سنوية إضافية قدرها (15000)دولار للأكاديمية العسكرية و (40.000) دولار لصيانة السجون ، وأن يتم تخفيض رواتب الضباط الأمريكيين الذين يدخلون الحرس في المستقبل ، واكد الرئيس مونكادوا على أن تطبيق الجدول الأدنى لرواتب الضباط الذين يدخلون الحرس الوطني يُنفذ من 1 كانون الاول 1930 ووافق رئيس الحرس الوطني على ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس مونكادا طلب من رئيس الحرس الوطني تقديم خطط لخفض تكلفة الحرس والقوة المجندة، واكد الاخير على ضرورة مراعاة اختيار الجنود الاكفاء والحفاظ على الحرس الوطني الذين يخدمون في المناطق المضطربة بقوة لا تقل عن (1000) جندي ، ولتخفيض العدد الكلي للحرس الوطني إلى (1650) مجندًا يجب ان تخفض قوة الحرس الوطني الذين يخدمون في المحافظات الاخرى إلى (366) جندي ويبقى (1284) جندي في المقرات الرئيسة وحراس السجون، والحرس الرئاسي وغيرها من الخدمات المتنوعة ليشكلوا ما مجموعه (1650) جندي.[45]

وفي اواخر كانون الثاني 1931 عقدت الادارة الامريكية مع حكومة نيكاراغوا اتفاقية منحت بموجبها الاخيرة وسائل النقل المجانية لمهندسي جيش الولايات المتحدة الامريكية ليقوموا بمسح مسار السكك الحديدية من بحيرة نيكاراغوا إلى ساحل المحيط الأطلسي عبر وادي نهر سان خوان لإقامة قناة نيكاراغوا، وكانت بنود الاتفاقية كالاتي:[46]

(1) وافقت حكومة نيكاراغوا على منح مهندسي جيش الولايات المتحدة الامريكية المنخرطين في إجراء مسح لمسار قناة نيكاراغوا حرية التنقل للجنود والإمدادات على السكك الحديدية وبواخر البحيرات التابعة لخط سكك حديد المحيط الهادئ في نيكاراغوا خلال مدة المشاركة في عملهم في نيكاراغوا.

(2) ومقابل هذا الإعفاء يقوم مهندسو الجيش المشار إليهم فيما يتعلق بواجباتهم الحالية بإجراء مسح لطريق السكك الحديدية من بحيرة نيكاراغوا إلى الساحل الأطلسي عبر وادي نهر سان خوان وتقديم هذا المسح لحكومة نيكاراغوا.

تبين لنا من هذه الاتفاقية ان الادارة الامريكية لازالت تفكر في شق قناة نيكاراغوا كونها قناة مهمة ولا يمكن للولايات المتحدة الامريكية الاستغناء عنها، ومع كل الظروف التي مرت بها نيكاراغوا الا ان الادارة الامريكية لازالت متمسكة بإقامة هذا المشروع المهم بالنسبة لها الا ان الاحداث اللاحقة حالت دون تنفيذ هذا المشروع واهمها زلزال ماناغوا.

المبحث الثالث : الموقف الأمريكي من التطورات الداخلية لنيكاراغوا 1931-1933

اولا: الموقف الامريكي من الاوضاع الداخلية لنيكاراغوا بعد زلزال عام 1931

تعرضت نيكاراغوا الى زلزال مدمر في 31 اذار 1931 تركزت قوته في ماناغوا ، وادى الى دمار كبير فيها وخسارة اعداد كبيرة في الارواح اذ تدمرت بالكامل، وقد تزامن وقوع الزلزال مع الأزمات الداخلية وخاصة الازمة المالية التي ضربت نيكاراغوا ومن ثم التخبط الكبير الذي سارت عليه الحكومة في سياساتها لاستيعاب حالة الدمار التي مرت بها البلاد، وقد بعث الرئيس الامريكي **هربرت** هوفر لرئيس نيكاراغوا مونكادا رسالة في نفس يوم وقوع الزلزال جاء فيها " إنني مصدوم من الكارثة التي حدثت في ماناغوا، باسمي واسم ادارة الولايات المتحدة الامريكية وشعبها أتقدم بتعاطف كبير مع معاليكم وشعب نيكاراغوا وحاضرون لتقديم المساعدة"،[47] فاستدعت الادارة الامريكية على وجه السرعة كتيبة من قوات القيادة الجنوبية الأمريكية المتمركزة في بنما وأرسلتها إلى العاصمة ماناغوا تحمل مساعدات طبية من جميع الأنواع لتقديم المساعدة ، وعند وصول هذه الكتيبة قامت على وجه السرعة بإنشاء مستشفىً ميدانياً لتقديم المساعدة الطبية لضحايا الزلزال، واكدت ضرورة تعاون الجيش بشكل كامل ووقوفه على أهبة الاستعداد لإرسال كل ما هو ضروري من منطقة القناة، وقدم الصليب الاحمر الامريكي منحة أولية بقيمة (10000) دولار للحكومة النيكاراغوية،[48] وبعث مونكادا إلى الرئيس الامريكي هربرت هوفر برقية أعرب فيها عن تقديره لمساعدة الولايات المتحدة الامريكية جاء فيها " أنا ممتن للغاية للتعاطف والحزن الذي يشعر به سعادتكم بسبب كارثة ماناغوا ، وباسم الشعب النيكاراغوي اقدم لشعب الولايات المتحدة الامريكية ولكم كل الامتنان والتقدير"، كما قدم الرئيس مونكادا الشكر والامتنان للصليب الاحمر الذي قدم المساعدة لشعب نيكاراغوا.[49]

وقام الحرس الوطني في نيكاراغوا بمهمة البحث عن القتلى وقام بدفن (200) جثه ،وتم توجيه أقصى قدر من الجهود نحو محاولة اعادة الخدمات في ماناغوا واهمها إمدادات المياه والتي من المحتمل أن يتم أخذها من بحيرة ماناغوا بدلاً من البحيرة البركانية، اذ ان المضخات تضررت بشكل كبير جدا والعمل فيها خطير بسبب استمرار الانهيارات الأرضية، وتم استعمال كل مصدر من مصادر المياه المتاحة وبذل كل جهد ممكن للحفاظ على نقائها، وتعد مشكلة المياه هي الأكثر خطورة ، وتولى القسم الطبي في الحرس الوطني مسؤولية العمل الصحي في المدينة بشكل عام ، فضلا عن التعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى للتخلص من الانقاض، وتم تأجيل إجراءات إجلاء المارينز من ماناغوا مؤقتًا واوصى الحرس الوطني بإحضار (10) ممرضات من الصليب الأحمر إلى ماناغوا لرعاية المرضى من النساء، والقيام بنقل الجرحى النيكاراغويين إلى المستشفيات في مدن أخرى، وقد أوصت الادارة الامريكية بإجلاء جميع عائلات ضباط المارينز والحرس الأمريكي المتواجدين في ماناغوا إلى الولايات المتحدة الامريكية.[50]

واستمرت عمليات الانقاذ وتم نقل (75) جريح من ماناغوا إلى غرناطة التي أنشئ فيها مستشفى مؤقت ونقل له قسم من الجرحى لتخفيف الازدحام ، وبدأت حملات التطعيم ضد الأمراض المعدية، وقد اصدرت الإدارة الامريكية تعليمات لممثل شركة جنرال إلكتريك العالمية في بنما بالذهاب إلى ماناغوا لتقديم خدماته في إعادة تأهيل مرافق الإضاءة والطاقة في ماناغوا.[51]

وقد شاركت دول امريكا الوسطى بأرسال المساعدات لنيكاراغوا اذ ارسلت كوبا وبنما وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس الإمدادات واللجان الطبية والتمريضية والخيام والبطانيات وغيرها من المساعدات الاخرى لنيكاراغوا.[52]

وفي 3 نيسان 1931 عينت الادارة الامريكية لجنة إغاثة مركزية او(لجنة الطوارئ) تتكون من وزير الخارجية الأمريكي هنري ستيمسون ، وقائد مهندسي الجيش الأمريكي في نيكاراغوا العقيد (دانيال ايسوم سلطان Daniel Isom Sultan)[53] ، الرئيس النيكاراغوي مونكادا، و قائد الحرس الوطني النيكاراغوي الجنرال (كالفن بروس ماثيوز Calvin Bruce Matthews [54] ، و(أناستاسيو سوموزا غارسيا Anastasio Samosa Garcia)[55] ، وعين الرئيس مونكادا لجان الإغاثة المحلية في المدن والبلدات المجاورة لماناغوا وهي ليون ، شيناندیغا ، ماسايا ، كارازو ، غرناطة ، للإشراف على الإغاثة المحلية والتعاون مع اللجنة المركزية، واكد على بذل كل الجهود لمنع إساءة استخدام تدابير الإغاثة.[56]

وقد تم إجلاء حوالي نصف سكان ماناغوا إلى أماكن أخرى مع اتخاذ جميع الاجراءات لإيصال الإغاثة اللازمة لهم، واستمرت الطائرات الامريكية بنقل الناس من ماناغوا إلى ليون واماكن اخرى ،وكان المئات يغادرون سيرا على الأقدام ، وأن المدينة اصبحت شبه مهجورة ، وشكل الآلاف من اللاجئين مشكلة إغاثة جديدة فمع نقص الغذاء الناجم عن الزلزال هناك نقص عام في الغذاء في البلاد بعد الجفاف الشديد لعدة أشهر فضلا عن الازمة الاقتصادية العالمية، ومع كل هذه الاحداث فأن الإدارة الامريكية اكدت ان الزلزال لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عمليات الحرس الوطني ضد الثوار، اذ يوجد أكثر من (1200) جندي مستمر بالخدمة في الحرس الوطني.[57]

وقامت وحدات الصليب الأحمر في بلدان أمريكا الوسطى بتقديم مساعدات للجنة الاغاثة، وقاموا بحملات تلقيح ضد التيفوئيد وتوزيع المواد الغذائية ، وقد تم دفن أكثر من (650) قتيلا، واكدت فرق المساعدة على ضرورة أن يعاد إنشاء خط السكك الحديدية إلى كورينتو لتعود العائلات ببطء إلى منازلها وتقوم بإصلاحها، وتركزت جهود اللجنة المركزية للإغاثة على حل مشاكل المأوى واستعادة الظروف المعيشية والتجارية الطبيعية في المجتمع، وقد شرح الرئيس مونكادا للصليب الاحمر الوضع في ماناغوا قائلا "إن الوضع هنا يمثل صعوبات غير طبيعية، وقد تضرر عشرين بالمائة من سكان البلاد وتدمروا ، لا يوجد عمل للعمال لأن أصحاب المنازل ليس لديهم أموال لإصلاح بيوتهم، والتجار غير قادرين مالياً على استبدال الأسهم المحروقة في الزلزال ، ونحن نعمل كل شيء لتشجيع إعادة الأعمال والحياة الطبيعية، ولتحقيق ذلك يجب تقديم المساعدة لأكثر من (30.000) شخص، وتوفير فرص عمل لما يقرب من (5000) شخص، المشكلة الأكثر إلحاحًا والخطيرة التي تواجهنا هي إصلاح المنازل لإيواء اللاجئين وتخطط اللجنة لإنفاق جزء كبير من مواردها النقدية لهذا الغرض ،يجب أيضًا شراء المواد الغذائية ويلزم ذلك مبلغ كبير يقدر بـ (100000) دولار وهو طلبنا من الصليب الأحمر"، وقد وافق الصليب الاحمر على اعطاء هذا المبلغ لحكومة نيكاراغوا.[58]

وقد استمرت أنشطة لجنة الإغاثة المركزية بتنفيذ خططها ، وتتواصل الإغاثة من خلال توفير العمل للعاطلين ، وتم تشغيل ما يقرب من (1500) عامل، وتأمل اللجنة المركزية للإغاثة أن يستوعب النشاط الصناعي في المدينة وما حولها اكبر عدد من العاطلين عن العمل، وخاصة مشروع بناء السكة الحديد ،اما المشاريع التي عملت بها اللجنة المركزية هي: [59]

1- استكمال ازالة المخلفات من مدينة ماناغوا ، والتأكيد على إنهاء هذا العمل خلال أسبوعين.

2- اصلاح الطريق المؤدي إلى محطة الخطوط الجوية الأمريكية، ويكون الانتهاء من ذلك في غضون عشرة أيام تقريبًا.

3- إصلاح الشارع المركزي من الحدود الشرقية لمدينة ماناغوا إلى الجزء الجنوبي من المدينة لتخفيف الازدحام الشديد في الشارع الثاني، ومن المخطط بناء معابر خرسانية اذ يتقاطع الشارعان الشمالي والجنوبي مع الشارع المركزي، ويعد ذلك ضروريًا للحماية من كميات كبيرة من المياه المتدفقة عبر هذه الشوارع خلال موسم الأمطار، ويتم توفير جميع المواد اللازمة لذلك من الصليب الأحمر الأمريكي، وينتهي العمل في هذا الشارع في غضون شهر أو ستة أسابيع.

4- إصلاح الطريق السريع من اطراف ماناغوا إلى مركز المدينة ، وتتألف أعمال الإصلاح هذه من إعادة تشكيل الطريق السريع وإعطائه سطحًا من الرماد البركاني ذي الزيوت الثقيلة ، ويتم دفع الأموال من الصليب الأحمر الامريكي.

5- ترميم الجزء الشمالي من المستشفى العام، هذا العمل تشرف عليه سلطات المستشفى، وقد خصصت لجنة الإغاثة المركزية مبلغ(3500) دولار لهذا الغرض ، وهو تقدير التكلفة التي قدمتها سلطات المستشفى إلى اللجنة.

6- إصلاح وتجديد مستشفى الحرس الوطني، خصصت اللجنة المركزية (1000) دولار لهذا الغرض.

7- ارسلت اللجنة المركزية إلى اللجنة التنفيذية للدائرة الوطنية العمال والمواد اللازمة للتنظيف اليومي للشوارع ، وإزالة القمامة يومياً ،وتدفع اللجنة المركزية لهذه الخدمات بشكل مؤقت.

وقد اكدت لجنة الاغاثة المركزية ان الأموال المتاحة لا تزال كافية لمواصلة العمل في المشاريع حتى نهاية تموز او منتصف أب، ويخفض عدد العمال وتكلفة النقل تدريجياً طوال تلك المدة لضمان تشغيل العاطلين و لتجنب الانهيار المفاجئ لدخل اعداد كبيرة من العمال، هذه النقطة الأخيرة هي التي تنظر فيها اللجنة المركزية للإغاثة بعناية فائقة، وقد اجاب الرئيس مونكادا في 18 حزيران 1931 قائلا" ان مساعيكم ذا اهمية كبيرة جدا لنيكاراغوا وبصفتي رئيسا للبلاد يسعدني أن أتقدم إليكم بالشكر والامتنان والتقدير لتفانيكم الصادق في العمل على إنقاذ ماناغوا ".[60]

وفيما يتعلق ببناء قناة نيكاراغوا فقد غير هذا الزلزال نظرة الادارة الامريكية لهذا المشروع وتخلت عنه خوفا من حدوث زلزال اخر يدمر القناة اذا قامت ببنائها، اما الاضطرابات فقد استمرت حتى مع حدوث الزلزال في نيكاراغوا، بل ازدادت بعد انشغال الحكومة بالقيام بإصلاح مخلفات الزلزال وهذا ما ارهق الحكومة وجعلها بموقف صعب.

ثانيا: ازدياد المواجهات بين الحرس الوطني والثوار في نيكاراغوا

ازدادت الاوضاع سوءا في نيكاراغوا بعد ان تجدد نشاط الثوار اذ ظهر ما يقارب (75) رجلاً مسلحين بشكل جيد ومجهزين بالأسلحة على بعد 60 ميلاً من ماناغوا وتدخل الحرس الوطني لمواجهتهم بمساعدة طائرتين من ماناغوا ، وقد ازداد الوضع خطورة بعد ان قتل (4) أمريكيين وفقد (3) من الحرس الوطني.[61]

وقد سارت مجموعة كبيرة من الثوار شرقاً نحو الساحل الشرقي لنيكاراغوا في حملة منسقة ضد القوات الأمريكية والقوات الموالية لها، وكان لهم من القوة الكافية لمواجهة مفارز الحرس الوطني على الساحل الشرقي وإلحاق خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات بين المدنيين، وقد طالبت مفارز الحرس الوطني بالمساعدة من قياداتها العليا، وبدأ البحث عن وسائل النقل الفوري للتعزيزات من ماناغوا إلى الساحل الشرقي ، وتم وضع الطائرات تحت تصرف الحرس الوطني لهذا الغرض ، وارسلت جميع الطائرات الصالحة للعمل للحرس الوطني، وأرسلت التعزيزات عن طريق الجو، وبعثت الإدارة الامريكية سفن حربية إلى بويرتو كابيزاس وبلوفيلدز لمواجهة حالة الطوارئ، ونتيجة لذلك اوصت وزارة الخارجية الامريكية جميع الأمريكيين الذين لا يشعرون بالأمان تحت الحماية التي توفرها لهم حكومة نيكاراغوا من خلال الحرس الوطني بالانسحاب من نيكاراغوا ،

والبقاء على المدن الساحلية اذ يمكن حمايتهم أو إجلائهم في حالة الضرورة، اما الذين يبقون فعلى مسؤوليتهم الخاصة، واشارت القيادات العسكرية الامريكية لعدم رغبتها بإرسال قوات امريكية للداخل لمساعدتهم.[62]

اما القوات الرئيسة للحرس الوطني والمقدرة بحوالي (1350) جندي وضباط فأنها تواصل عملياتها في المناطق الشمالية والوسطى من نيكاراغوا، وهناك ما يقرب من(200) منهم في ماناغوا والمناطق المجاورة ، و(150) على الساحل الشرقي، وحوالي (300) مجند يقومون بواجب الشرطة في المناطق السلمية من نيكاراغوا، والمتبقين في المناطق المضطربة.[63]

وفي 25 حزيران 1931 هاجمت مجموعة تتكون من (100) شخص من الثوار باستخدام المدافع والبنادق والقنابل اليدوية قوات الحرس الوطني ، استمر الهجوم لعدة ساعات وتضررت العديد من المنازل بسبب القنابل نيران البنادق ، كان بعض الثوار يرتدون زي الحرس الوطني بشعارات حمراء وسوداء للتمويه ، ونهبوا حوالي(1000) دولار من المتاجر ، وبعد خسائر كبيرة في صفوف الحرس الوطني وسقوط عدد من القتلى والجرحى نجحوا في صدهم ، وخرجت دوريات الحرس الوطني لتتبعهم وتم إجراء عمليات الاستطلاع بالطائرات لكن دون جدوى اذ هاجم (40) شخص من الثوار طائرات الاستطلاع ، وقتلوا (3) من الحرس الوطني وأصيب ضابط نيكاراغوي ، ومع ذلك استمرت عملية استطلاع تلك المنطقة ، وفي 19 تموز 1931 حدث اشتباك بين دورية الحرس الوطني و مجموعة صغيرة من الثوار بالقرب من تيلبانيكا (بلدة في مقاطعة مادريز على بعد 218كم من ماناغوا)، وقتل واحد من الثوار وأصيب ثلاثة، في حين لم تقع إصابات في الحرس الوطني، واستولى الاخيرين على بعض الاسلحة الخفيفة التابعة للثوار.[64]

وفي 23 تشرين الثاني 1931 قامت قوة كبيرة من الثوار تتكون من اكثر من (150) شخص بنهب مدينة تشيغالبا على خط السكة الحديد بين ليون وتشينانديغا وتوجهت لأكبر مزرعة للسكر في نيكاراغوا وقوبلت بدورية من الحرس الوطني لا يقل عددها عن (200) جندي و تفرق الثوار قبل وقوع أي اضرار بهم ، وقد أعرب الرئيس مونكادا عن استيائه من الوضع ، وارسل للإدارة الامريكية بانه يود تنظيم قوة تطوعية من النيكاراغويين خارج الحرس الوطني لإبادة المعارضين (الخارجين عن القانون)، وقد رفضت الادارة الامريكية تنظيم مثل هذه القوة التطوعية لأنها عدتها انتهاك واضح لبنود اتفاقية الحرس الوطني إلى جانب انها تعد قوة عسكرية مشكوك فيها، لكن الادارة الامريكية وافقت على قبول مساعدة النيكاراغويين الذين يرغبون في التعاون تحت إشراف الحرس الوطني في الحملة ضد الثوار ، وقد سمحت الإدارة الامريكية بوضع حراس مسلحين على قطارات الركاب بين ماناغوا وكورينتو وعلى الجسور، وقام الحرس الوطني بتسليح جميع المواطنين الذين يتطوعون في ليون وتشينانديغا ، وقاموا بنصب دوريات خارج هذه المدن ايضا.[65]

وفي25 تشرين الثاني 1931 قدم الرئيس مونكادا مبلغا قدرة(7,200) دولار أميركي بناءً على طلب الحرس الوطني لتعيين (200) مساعد من ليون وشينانديغا للعمل تحت قيادة الحرس الوطني، وقام بإعلان الأحكام العرفية في ليون وتشينانديغا.[66]

وقد ازدادت خطورة الثوار في نيكاراغوا ففي 27 تشرين الثاني 1931 نهب مجموعة منهم مقاطعتي ليون وتشينانديغا، وقد أبلغ الرئيس مونكادا الإدارة الامريكية بأنه مقتنع بأن الثوار تم تزويدهم بالإمدادات والذخيرة من هندوراس، وقد أفاد الحرس الوطني أن دورية من(50) جندي تعرضت لهجوم من مجموعة من الثوار تقدر بـ(300) شخص بالقرب من فيلانويفا التابعة لإدارة شينانديغا، وقد قتل (5) منهم، وجرح واحد من الحرس الوطني، واشتبكت دورية أخرى من الحرس الوطني مع مجموعة من الثوار بالقرب من بوينتيريال التابعة لشينانديغا ايضا مما أسفر عن مقتل (12) منهم ولم تقع إصابات في الحرس الوطني، وفي شمال ليون واجهت دورية من (10) جنود من الحرس الوطني و (53) مساعدا لهم الثوار واسفرت المواجهة عن مقتل العديد من الاخيرين يقدر عددهم بحوالي (40) شخص.[67]

وقد كانت هناك مبادرات لدول امريكا الوسطى في محاولة فرض السلام في نيكاراغوا ابرزها دعوة رئيس السلفادور(أرتورو أروجو فاجاردو Araujo Arturo Fajard)[68] للتعاون في استعادة النظام في نيكاراغوا شريطة أن يكون ذلك مقبولاً للولايات المتحدة الامريكية، ثم ابلغ رؤساء دول امريكا الوسطى ورحبوا بالفكرة وابدو استعدادهم للتعاون في هذا الشأن، واكد لهم ان الفكرة جيدة بشرط أن تقابل بموافقة الادارة الامريكية، وأشار إلى أن جهوده تتمثل في محاولة حث اوغستيو ساندينو على إلقاء أسلحته من خلال مفاوضات غير رسمية لا يمكن أن تشكل اعترافاً بحربه، وقد رحب الرئيس مونكادا بذلك، لكن كل هذه الجهود لم تصل لحل حقيقي في اعادة السلام لنيكاراغوا.[69]

ثالثا:- محاولة حكومة نيكاراغوا انشاء قوة عسكرية جديدة في نيكاراغوا والموقف الامريكي منها

ازداد سخط واستياء الشعب النيكارغوي من التخريب والاضطرابات التي احدثتها حركات الثوار، اذ قام الاخيرين هذه المرة بإبادة شبه كاملة لدورية بحرية تتكون من (50) جندي تعرضوا لكمين، وما تبع ذلك من مواجهات بين الطرفين ادت الى تخريب ودمار كبير، واشتدت المطالبات الشعبية على اعتماد تدابير نشطة لإعادة السلام في نيكاراغوا، واقترح الرئيس مونكادا عدة تدابير لمواجهة الوضع اذ قرر وضع قوة عسكرية مؤقتة قوامها حوالي (500) جندي تتعاون مع الحرس الوطني في المناطق المضطربة، ويكون تجنيد هذه القوة وتجهيزها وتدريبها من الحرس الوطني وتوجه عملياتها العسكرية من ضباط الحرس الوطني الذين يخدمون مع هذه القوات في الميدان، واكد الرئيس مونكادا ان هذه القوة لن تكون مستقلة عن الحرس الوطني بأي شكل من الأشكال ، بل على العكس من ذلك اكد على أن تكون مساعدة مؤقتة للحرس الوطني في ظل الظروف الصعبة، ولن تُنتهك أحكام اتفاقية الحرس الوطني التي تنص على ان الاخير هو القوة العسكرية الوحيدة للدولة، وشدد الرئيس مونكادا على الاسراع باختيار هذه القوه العسكرية، وفي الوقت نفسه وضع برنامج لبناء الطرق داخل المناطق المضطربة واشار الى ان تنفيذ هذا المشروع يحتاج الى توفير الأموال اللازمة، ولهذه الغاية فتح المفاوضات من خلال مدير البنك الوطني النيكاراغوي مع البنك الدولي للحصول على قرض من الاخير بقيمة (1000000) دولار لضمان بعض الإيرادات المساعدة للحكومة ، وقد وجدت هذه المقترحات دعمًا شعبيًا كبيرًا.[70]

وافقت الادارة الامريكية على اقتراحات الرئيس مونكادا، واكدت ان تكلفة انشاء قوة مساعدة تتكون من (500) جندي لمدة ٦ أشهر يكلف(٢٠ ٠٠٠) دولار للمعدات والتجهيزات ، و(٩٠ ٠٠٠) دولار للرواتب، واستبعدت كل ما هو غير ضروري وأدرجت فقط العناصر الضرورية للغاية لتوحيد وتجهيز وتدريب وتشغيل القوة ، وكان ضباط القوة الجديدة (8)نقباء و(12) ملازمًا يتم تعيينهم من مشاة البحرية الامريكية و (16) ملازمًا من نيكاراغوا، و(8) ملازمون طبيون من مشاة البحرية الامريكية، وتكون جميع اجور هؤلاء نفس اجور الحرس الوطني.[71]

ولكن موقف الادارة الامريكية تغير بعد ان أصدر الرئيس مونكادا مذكرة رسمية نشرت في إحدى الصحف النيكاراغوية جاء فيها "ليس لدي أي اعتراض على بقاء المارينز في نيكاراغوا لأنهم عملوا من أجل الحرية والنظام في بلدي، ينبغي أن يقدّر النيكاراغويون ذلك ، لكني أعتقد أننا مضطرون إلى النضال ضد المعارضين ، ولا أود أن أرى المزيد من جثث مشاة البحرية الأمريكية تنقل إلى الولايات المتحدة الامريكية، نحن النيكاراغويون ملزمين باستعادة السلام في البلاد ووقف جروحه، دعونا نتعهد بإرادتنا وقلبنا لتجنب هذه المصاعب عن طريق تغيير التكتيكات ، وإجراء حرب جبلية مثل ما يعمل المعارضين ".[72]

فسرت الادارة الامريكية هذا البيان على أن هناك جهودًا حثيثة جارية لإنشاء ما يسمى بالجيش الوطني المستقل عن الحرس الوطني، وأن القرض المقترح كان لهذا الغرض والدليل لديها عندما قال (نحن النيكاراغويون ملزمين باستعادة السلام في البلاد)، واكدت الادارة الامريكية على انه لا شك في أن هناك إيمانًا صادقًا في فعالية مثل هذا الجيش واعتقادًا عامًا بأنه أكثر فاعلية وبتكلفة أقل بكثير من الحرس الوطني، وان الرئيس مونكادا عندما ذكر بان هذه القوه تابعه للحرس الوطني كان للتمويه ، فتغير موقف الادارة الامريكية فبالنسبة لها فكرة الجيش الوطني مرفوضة تماما وغير سليمة وأن أي أموال إضافية متاحة لهذا الغرض يجب أن تستخدم في زيادة الحرس الوطني، حتى لو كان من الممكن إنشاء جيش وطني فعال بتكلفة أقل من الحرس الوطني ، وحتى لو كان اسمياً تحت إدارة ورقابة رئيس الحرس الوطني فأنه بنظرها مؤسسة منفصلة لذلك اصرت ان تكون الاضافات تابعه للحرس الوطني فعليا.[73]

من هنا يتبين لنا تفكير الادارة الامريكية بمصلحتها الخاصة بعيدا عن ارادة الشعوب واستقرار البلدان ،وهذا ما وجدناه في سياستها تجاه نيكاراغوا اذ رفضت انشاء أي قوة عسكرية ممكن ان تكون خارج تشكيلات الحرس الوطني، لأنها ارادت لدولة نيكاراغوا ان تبقى خاضعه لها وتحت سيطرتها، وهذا خير دليل على ان الولايات المتحدة الامريكية تعد مصلحتها اهم شيء اما المناداة بالحقوق والحريات فهو ذر الرماد في العيون.

وفي 14 كانون الثاني 1932 اكد مدير البنك الوطني بأن البنك الدولي سيمنح قرضًا بقيمة (1000000) دولار بمعدل (65000) دولار شهريا لكن بشروط اذ يجب ان يتم إنفاقها على النحو التالي: (10000) في مشروع السكك الحديدية ،(25000) على الطريق الأطلسي السريع ، (15000) في سيغوفيا و(15000) على الأشغال العامة الأخرى، وحسب رأي الادارة الامريكية فان هذا القرض بناءً على هذا الفهم لا يوفر

أي ضمان بتحسين الوضع في مناطق الاضطرابات بشكل جوهري، ويتطلب الوضع الحالي أن يتم إنفاق (15000) شهريًا على الأقل لزيادة الحرس الوطني وفقًا لاتفاقية الاخير و (20000) شهريًا على بناء الطرق في مناطق الاضطرابات وأن يتم تخصيص هذه المبالغ خصيصًا للأغراض المذكورة فقط ، وأي شيء أقل من ذلك سيكون فشلًا مؤسفًا في مواجهة الأزمة ويكون له نتائج وخيمة.[74]

وهنا نرى التذبذب في موقف الادارة الامريكية وهذا ان دل على شيء انما يدل على انها تتحرك وفق ما ينسجم مع مصالحها واهدافها الخاصة بغض النظر عن مصالح الدول الاخرى حتى وان كانت دول صديقه.

اما رغبة الرئيس مونكادا فكانت تتمثل بعدة امور اهمها:[75]

1- زيادة اعداد القوات العسكرية النيكاراغوية التي تعمل ضد الثوار في سيغوفيا ، وأن الزيادة يجب أن تكون حوالي (500) جندي .

2- بناء الطرق في سيغوفيا للمساعدة في صد الثوار وتنمية الموارد الاقتصادية لتلك المنطقة ، ولتحقيق ذلك وبالنظر إلى انخفاض عائدات الحكومة فقد طلب من مدير البنك الوطني لنيكاراغوا الموافقة على تقديم سلفة تقدر بحوالي(1,000،000) دولار لهذه الأغراض، وطلب مساعدة وزير الخارجية الامريكي في هذه المسائل ومشورته في تنسيق التدابير لتهدئة اوضاع نيكاراغوا وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها.

وقد رحب وزير الخارجية الامريكي هنري ستيمسون بموافقة مجلس إدارة البنك الوطني لنيكاراغوا على تقديم قرض إلى حكومة نيكاراغوا يكفي للسماح بزيادة عدد أفراد الحرس الوطني بمقدار(500) جندي ، وفي هذا الصدد كرر وزير الخارجية مرة أخرى أن أي زيادة في القوات النيكاراغوية يجب أن تتم من خلال زيادة الحرس الوطني فقط ، وقد قرر مجلس إدارة بنك نيكاراغوا الوطني في اجتماعه المنعقد في 3 شباط 1932 بالإجماع تخصيص قرض على النحو التالي:[76]

- 20,000 دولار شهريًا لمواصلة العمل على خطين للسكك الحديدية ، أحدهما من سان خورخي إلى سان خوان ، والآخر من ليون إلى سيغوفيا.
- 30,000 دولار شهريًا لمواصلة العمل على الطريق السريع الأطلسي.
- 30,000 دولار شهريا لتهدئة وتطوير سيغوفيا.

واقد اجرى وزير الخارجية الامريكي هنري ستيمسون مباحثات مع الحكومة النيكاراغوية تمخضت عنها عدة مقررات اهما يجب أن يتم تجنيد الـ (500) جندي الإضافيين من سكان سيغوفيا قدر الإمكان ، لأن هذا سيوفر للحرس الوطني جنود أكثر دراية بالتضاريس في تلك المنطقة من أجل عرقلة أنشطة الثوار، واضاف ان قوات المارينز تبقى في نيكاراغوا الى ان تتم انتخابات عام 1932، وتناولت الخطة التي نوقشت في المحادثات التي أجراها وزير الخارجية الامريكي أن الحرس الوطني والمفارز المتكونة من حوالي (600) جندي من مشاة البحرية والمتمركزة خارج ماناغوا في اوكاتال وماتاغالبا سيتم سحبها وتتولى مهامها القوة الجديدة من الحرس الوطني، وتُخفض القوات الامريكية في نيكاراغوا إلى كتيبة عسكرية وقوة طيران وأفراد من البحرية الامريكية في ماناغوا ، وتسحب جميع القوات البحرية من الخدمة في نيكاراغوا بعد 1 كانون الثاني 1933.[77]

ومن جانب اخر كانت الخلافات بأوجها بين الحزبين الليبرالي والمحافظ في نيكاراغوا خلال عام 1932 وفي محاولة للفوز في هذه المعركة أدرك المحافظون أن عليهم القيام بإصلاحات اجتماعية بعيدة المدى لكسب الجمهور الذي سئم الاوضاع المضطربة ، ومع اقتراب انتخابات تشرين الثاني 1932 نشروا برنامجهم الانتخابي الذي تضمن ثلاثة إصلاحات رئيسة هي:[78]

اولا: توزيع أراضي الدولة على جميع الذين يرغبون في العمل بالقطاع الزراعي وتخفيف كاهل المزارع المثقل بالديون.

ثانيا: ضمان أن سكان المدن لن يفقدوا منازلهم الرهن.

ثالثا: القضاء على الربا الذي سموه بـ "السرطان الاجتماعي".

وقد عد بعض المحافظين هذه الإصلاحات هي محاولة لتعبئة الدعم الشعبي، وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات قد تبدو معتدلة فقد كانت مهددة للطبقة العليا في نيكاراغوا، في النهاية مارس رجال الأعمال المحافظين نفوذاً أيديولوجياً أكثر من كونهم قوه سياسية، اذ ان الذين يعملون داخل حزب المحافظين نجحوا في فرض وجهات نظرهم الإصلاحية حول برنامج الحزب لانتخابات عام 1932، لكنهم لم يكونوا قادرين على

السيطرة على الصراعات الحزبية، وكان هذا واضحًا بشكل خاص من فشلهم في منع الحزب من ترشيح الرؤساء السابقين أدولفو دياز لمنصب الرئيس وإميليانو شامورو نائب الرئيس الذين وقفوا ضد بعض مصالح المحافظين.[79]

رابعا: الموقف الامريكي من انتخابات عام 1932 في نيكاراغوا

استمرت الادارة الامريكية بتدخلاتها في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا ومع قرب الانتخابات عينت الأدميرال (الأدميرال كلارك وودوارد Admiral Clark Woodward)[80] كممثل شخصي لها في نيكاراغوا لرئاسة البعثة الانتخابية الأمريكية وبلغت الحكومة النيكاراغوية بضرورة تعينه من قبل المحكمة العليا في نيكاراغوا رئيسا للمجلس الوطني للانتخابات، وقد أعرب الرئيس مونكادا عن سعادته بتعيين الأميرال وودوارد رئيسا للبعثة الانتخابية الأمريكية للإشراف على الانتخابات الرئاسية في نيكاراغوا وقال "سأفعل كل ما بوسعي للتعاون مع الأدميرال وودوارد لضمان نجاح مهمته"[81]، وفي 10 كانون الثاني 1932 وصل الأدميرال وودوارد إلى ماناغوا وقضي ثلاثة أيام في زيارة أولية من أجل مقابلة الرئيس مونكادا ولقاء كبار المسؤولين الآخرين في حكومة نيكاراغوا، وقد ناقش الرئيس مونكادا مع الأدميرال وودوارد مسألة الانتخابات واكد الاخير على أن هناك حاجة إلى ما لا يقل عن (1800) جندي من المارينز اضافة للعدد الموجود في نيكاراغوا، يجهز (150) منهم بتجهيزات الخدمة الخاصة لأغراض الحماية خلال المدة الانتخابية، إذ أصبح من الضروري زيادة الحرس الوطني بهذا العدد خلال مدة الانتخابات.[82]

ومن الواضح أن حكومة نيكاراغوا سوف تتعرض لضغوط شديدة للوفاء بالتزاماتها المالية القائمة ، بما في ذلك تكلفة الإشراف على الانتخابات لذلك اوصى وزير الخارجية الامريكي هنري ستيسمون بأن لا تطلب الإدارة الامريكية من حكومة نيكاراغوا إجراء أي زيادة كبيرة في الحرس الوطني وأن يتم وضع خطط لتجهيز (1800) جندي فقط من مشاة البحرية الامريكية الإضافية.[83]

وفي 12 كانون الثاني 1932 اصدرت الإدارة الامريكية توصيات تتعلق بحماية البعثة الانتخابية، اذ اكدت ان صون السلم والنظام في الانتخابات هو التزام مباشر لحكومة نيكاراغوا وتقع المسؤولية على عاتق الحرس الوطني، واضافت أن الاخير قادر على التعامل مع أي حالة فوضى خلال الانتخابات.[84]

وقد اعلن الرئيس النيكاراغوي مونكادا في 25 ايار 1932 بأنه وفر مبلغاً قدره (25000) دولار شهريًا للأشهر حزيران وتموز واب وأيلول مع الصعوبات المالية التي تواجهها حكومته، وطلب من الادارة الامريكية تقديم الدعم المالي لنيكاراغوا، واثنى على القوات الامريكية التي اشار الى انها لم تأت إلى بلاده إلا لمساعدتها في مشاكلها الخطيرة من أجل السلام والحرية ، اذ كان دائما ما يظهر الثقة بالإدارة الامريكية ويشيد بالمساعدة الكبيرة التي تقدمها الادارة الامريكية لنيكاراغوا.[85]

وقد بدأت البعثة الانتخابية بأعمالها وحددت إن لكل مرشح الحق في ترشيح مراقب في كل مكان تصويت وأيضًا ممثل في اللجان الانتخابية التابعة للإدارات وفي اللجنة الانتخابية العامة ليكون حاضراً عند فرز الأصوات، وان هذا الاجراء الذي حددته البعثة الانتخابية يتوافق مع قوانين وإصلاحات النظام الأساسي للحزب الليبرالي ، والذي تم تصميم القوانين والإصلاحات خصيصًا له لضمان الانتخابات ، وإن رئيس المجلس الوطني مفوض للإشراف والبت في جميع المسائل المتعلقة بانتخاب السلطات العليا وعدم التدخل في النظام الداخلي للأحزاب.[86]

بدأت الحملة الانتخابية في 7 ايلول 1932 وتلقى المجلس الوطني للانتخابات الترشيحات وقبلها، واستلم كذلك قائمة كاملة بالمرشحين لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب الذين سيتم انتخابهم ، ورشح حزب المحافظين أدولفو دياز للرئاسة ، و إميليانو تشامورو نائب الرئيس ، اما الحزب الليبرالي فكان يعاني من خلافات كبيرة حول الشخصيات التي سيتم ترشيحها وفي اللحظة الأخيرة توصلت الفصائل المختلفة للحزب إلى تفاهم وقرروا ترشح (خوان ساكاسا Juan Sakasa)[87] للرئاسة، و(رودولفو اسبينوزاRodolfo Espinosa)[88] نائب الرئيس، وقد سهل هذا التطور الإيجابي إلى حد كبير في حل المشاكل التي تواجه البعثة الانتخابية، وتم تنفيذ الإجراءات المطلوبة من الرئيس لضمان حرية الاقتراع بشكل أساسي، وتم توزيع الموظفين الانتخابيين على الدوائر ،وبدأ التسجيل يوم 18 ايلول 1932، واشارت الحكومة النيكاراغوية ان الوضع الامني مستتب ولا توجد أنشطة خطيرة للمعارضين.[89]

وكان قرار المجلس الانتخابي قد نص على السرية في التصويت في انتخابات عام 1932، ولفت الرئيس مونكادا الانتباه إلى تعارض مسالة السرية في التصويت مع المادة (22) من الدستور التي تنص على أن التصويت يجب أن يكون "مباشرًا وعلنيًا"، واكد ان السرية في الانتخابات تثير تساؤلات حول شرعية الانتخابات وبذلك قرر المجلس الانتخابي ان يكون التصويت علنيا.[90]

وقد جرت الانتخابات في جميع أنحاء نيكاراغوا بصورة هادئة ومنظمة بشكل كبير في 6 تشرين الثاني 1932 ، ولم يتم الإبلاغ عن أي تحركات للمعارضين وكان الحرس الوطني نشطاً وادى مهمته على اكمل وجهه حسب ما صرحت الحكومة النيكاراغوية بذلك، وقد بلغ إجمالي الناخبين (99000) ناخب، وارسل وزير الخارجية الامريكي هنري ستيمسون رسالة إلى الرئيس مونكادا في 12 تشرين الثاني 1932 جاء فيها : " لقد كان من دواعي سروري أن الانتخابات التي جرت في 6 تشرين الثاني كانت بطريقة منظمة وسلمية وفي ظل ظروف أعطت فرصة للناخبين للحرية والنزاهة والتعبير المحايد عن آرائهم، أهنئ صاحب الفخامة وشعب نيكاراغوا على إجراء انتخابات حرة ونزيهة".[91]

وظهرت نتيجة الانتخابات في 13 تشرين الثاني 1932 بفوز الحزب الليبرالي وعلى النحو التالي: أعضاء مجلس الشيوخ (15) من الليبراليين و (8) محافظين ، والنواب (29) من الليبراليين و (14) محافظين، وبذلك يكون الرئيس ونائب الرئيس من الحزب الليبرالي ، وقد اشاد الرئيس مونكادا بدور البعثة الانتخابية في تسهيل مهمة الانتخابات وفرز الاصوات وقدم شكره للإدارة الامريكية على جهودها في مساعدة نيكاراغوا لأداء انتخابات حرة ونزيهة،[92] واعلن رئيس البعثة الانتخابية وودوارد في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني للانتخابات في 25 تشرين الثاني 1932 عن انتخاب المرشحين التاليين بالإجماع بموافقة الكونغرس وفقاً للمادة (95) الفقرة 5 – أ من انتخابات عام 1932:[93]

- الرئيس من الحزب الليبرالي (خوان باوتيستا ساكاسا للمدة من 1 كانون الثاني 1933 إلى 31 كانون الاول 1936).
- نائب الرئيس من الحزب الليبرالي (رودولفو اسبينوزا).

وفي 10 كانون الاول 1932 صدر تقرير المجلس الوطني للانتخابات عن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب المنتخبين حديثًا والمقدم إلى المجلس المعني في الجلسة التمهيدية،[94] وبحلول 14 كانون الاول 1932 تم قبول وتعين جميع الأعضاء الجدد من قبل لجان الاعتماد ، وقدم وودوارد تقرير مجلس الإدارة إلى رئيس المؤتمر المشترك قبل الجلسة الافتتاحية، وبعد مراسم الافتتاح تمت قراءة التقرير أمام الكونغرس النيكاراغوي وتم تعيين لجنة أوراق الاعتماد لدراسة ذلك ، وتم تقديم تقرير اللجنة (الذي وافق على تقرير المجلس الوطني) إلى جلسة مشتركة وأعلن خوان ساكاسا الرئيس المنتخب و رودولفو اسبينوزا نائب الرئيس،[95] و بتاريخ 11 كانون الثاني 1933 قدم وودوارد استقالته بصفته رئيسًا للمجلس الوطني للانتخابات في نيكاراغوا إلى رئيس المحكمة العليا في نيكاراغوا وعاد الى الولايات المتحدة الامريكية.[96]

وبذلك خسر الحزب المحافظ الانتخابات أمام الحزب الليبرالي الحاكم ، واذا اردنا تفسير فشل حزب المحافظين في الاستيلاء على السلطة في الانتخابات فمما لا شك فيه ان هذا ناتج من نفوذه السياسي المحدود الناجم عن التأثير غير المتكافئ لهجوم الولايات المتحدة الامريكية على قادة حزب المحافظين المعارضين للتواجد الامريكي في نيكاراغوا ، اذ اضعف هذا الهجوم المحافظين بشكل فعال على المستوى المحلي ، ولعبت الولايات المتحدة الامريكية دور حاسم في عرقلة الصعود السياسي للمحافظين، مع ما عانته القلة المحافظة ايضاً من عجز في حشد الجماهير والعمل المنظم ، وكان العامل الرئيس لهذه المشاكل هو رغبة الشعب في نظام ديمقراطي أكثر شمولا يخلصهم من الفوضى.

الخاتمة

- عانت دولة نيكاراغوا من السيطرة الامريكية لعدة سنوات ، اذ انزلت الولايات المتحدة الامريكية قواتها في نيكاراغوا منذ عام 1912 ، وتدخلت في شؤون نيكاراغوا السياسية واثرت في قراراتها من خلال تنصيب اشخاص موالين لها لخدمة مصالحها الخاصة.
- القت الاحداث السياسية بظلالها على احوال نيكاراغوا عامة لاسيما الاقتصادية منها ، خاصة مع حدوث الازمة الاقتصادية العالمية التي اثرت بشكل كبير على الوضع الاقتصادي في نيكاراغوا، ولم تفلح الاحزاب السياسية في اصلاحه بل على العكس من ذلك كان هناك صراع مستمر بين الحزبين البارزين في نيكاراغوا وهما الحزبين الليبرالي والمحافظ.

- استغلت الادارة الامريكية اضطرابات نيكاراغوا لصالحها وتدخلت في شؤنها الداخلية بحجة تقديم المساعدات المالية والعسكرية لها لإنقاذها من الازمات التي تمر بها، اذ ان الادارة الامريكية تؤمن بأن السيطرة على الامور المالية والعسكرية هي المفتاح لتثبيت سيطرتها على الدول الضعيفة ومنها دولة نيكاراغوا.

- كشفت حركة الثوار والاضطرابات الداخلية بشكل لا لبس به حدود سياسة دبلوماسية الدولار، اذ رأت الولايات المتحدة الامريكية ان التهديد الرئيس للاستقرار يكمن في وجود الاضطرابات في نيكاراغوا في ظل تحركات ساندينو المعادي لهم الذي يعتقدون بأنه انشأ شكلا من أشكال الحيل السياسية التي كانت تحول دون التغيير السلمي في الحكومة، وهكذا تخلت الادارة الامريكية عن دبلوماسية الدولار وسعت بدلاً من ذلك إلى فرض هيمنتها من خلال نشر الجيش الأمريكي في نيكاراغوا ، ووضعت نظام يقوم على اساس انتخابات لإعطائه الشرعية في الحكم.

الهوامش:-

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: الهام حمزة منسي، السياسة الامريكية تجاه نيكاراغوا 1974-1990، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل،2019.

(2) الحرس الوطني : هو جيش جديد اسسته الادارة الامريكية بموجب اتفاقية مع الحكومة النيكاراغوية في ايار عام 1927 بتخصيصات مالية كبيرة، يتكون هذا الجيش من سكان نيكاراغوا الأصليين في المناطق الحضرية والريفية وجنود المارينز المتواجدين في نيكاراغوا، وبقيادة ضباط مشاة البحرية الامريكية لتأمين نظام موالي لها ، ويعد الحرس الوطني القوة العسكرية الوحيدة لنيكاراغوا، وله السلطة الكاملة للحفاظ على السلام الداخلي والأمن. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Marvin Goldwest , The Constabulary in the Dominican Republic and Nicaragua: Progeny and Legacy of U.S., Gainesville, University of Florida Press, 1962,p.87.

(3) خوسيه ماريا مونكادا : ولد في نيكاراغوا عام 1870 ،عمل مدرسا وصحفيا ، ثم أخذ عام 1910 حمل السلاح لصالح الثورة التي أطاحت بحكومة زيلايا ، وصل إلى رتبة جنرال وكان ناشطا في الحرب الاهلية التي دارت بين عامي 1926 و 1927، اصبح رئيس نيكاراغوا في المدة (1 كانون الثاني 1929 - 1 كانون الثاني 1933)، توفي عام 1945. للمزيد ينظر :

Belden Bell, Nicaragua An Ally Under Siege, Council on American Affairs, Washington, 1978,p.39.

(4) Ibid, p.43.

(5) أوغوستو سيزار ساندينو : ولد في نيكاراغوا عام 1895 ،ثوري وزعيم تمرد ضد الاحتلال الامريكي العسكري في نيكاراغوا بين عامي 1927 و 1933، كانت الادارة الامريكية تطلق عليه (مجرم و قاطع طريق) ، اما انصاره فوصفوه رمزا لمقاومة الهيمنة الامريكية ، فقد جعلت مآثره منه بطلا في أنحاء كثيرة في أمريكا اللاتينية ، اذ أجبر الادارة الأمريكية في النهاية على سحب قواتها من البلاد بعد تنصيب الرئيس خوان باوتيستا ساكاسا، اغتيل ساندينو في عام 1934. لمزيد من التفاصيل ينظر :

Neill Macaulay, The Sandino Affair, Quadrangle Books, Chicago ,1967, pp.49-50.

(6) Charlie O'Malley, Frommer's Nicaragua and El Salvador, John Wiley & Sons Canada, 2010,p.78.

(7) F.R.U.S, Message from Nicaragua Minister (Eberhart) to the Minister of Foreign Affairs, January 9, 1929, Foreign Relations of the United States, 1929-1933, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942, p.541.

(8) F.R.U.S, Telegram from the Minister of Nicaragua (Eberhart) to the Minister of Foreign Affairs, March 16, 1929, Foreign Relations of the United States, 1929-1933, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,p.553.

(9) Belden Bell, Op.Cit,p.43.

(10) F.R.U.S, The Chargé d'Affairs to Nicaragua (Hanna) to the Minister for Foreign Affairs, May 24, 1929, Foreign Relations of the United States, 1929-1933, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,pp.569-570.

(11) Ibid, p.576

(12) Ibid, pp.576-577
(13) Charlie O'Malley , Op.Cit,p.81

(14) هربرت كلارك هوفر :ولد في نورويتش بولاية أونتاريو في كندا عام 1874 ، هو سياسي أمريكي جمهوري شغل هوفر منصب وزير التجارة في عشرينات القرن العشرين، وأدخل أفكار الكفاءة في العصر التقدمي إلى مجتمع الأعمال وقدم الدعم الحكومي لقرارات التجارة الدولية، شغل منصب الرئيس الحادي والثلاثين للولايات المتحدة من عام 1929 إلى 1933 خلال مدة الكساد الكبير، إلا ان الاخير أفسد برامجه الطموحة، وكان الكساد يزداد سوءا كل عام رغم التدخلات الكبيرة التي قام بها في الاقتصاد، هُزم هوفر هزيمة منكرة في انتخابات اواخر عام 1932 من قبل المرشح الديمقراطي فرانكلين روزفلت، توفي عام 1964.لمزيد من التفاصيل ينظر:

Spuler ,Rulers and Governments of the world ,Vol.2 New York,1975, p.630.

(15) هنري ستيمسون : ولد في مدينة نيويورك عام 1867 ، تخرج من جامعة ييل في عام 1888، ودرس بجامعة هارفارد كلية الحقوق عام 1889 ،و تم قبوله في نقابة المحامين عام 1893 ، اصبح وزير الحربية في ادارة الرئيس ويليام هوارد تافت (١٩١١-١٩١٣) ، خدم في جيش الولايات المتحدة الامريكية في عام 1917-1918 وحصل على رتبة عقيد، كان ممثلاً خاصاً للرئيس الامريكي كوليدج في نيكاراغوا عام 1927 ، اصبح وزير الخارجية في ادارة الرئيس هربرت كلارك هوفر في المدة (١٩٢٩ - ١٩٣٣)، توفي عام 1950. ينظر:

Amalia Chamorro, Estado y hegemonia durante el somocismo In Economia y sociedad en la construccion del Estado en Nicaragua, Costa Rica, 1983,p.12.

(16) عبدالله حميد العتابي واخرون، السياسة الامريكية تجاه نيكاراغوا(دراسة تاريخية)، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 103، 2013،ص 249.

(17) F.R.U.S, The Chargé d'Affairs to Nicaragua (Hanna) to the Minister for Foreign Affairs , August 22, 1929, Foreign Relations of the United States, 1929-1933, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,p.580.

(18) F.R.U.S, Telegram from the Chargé d'Affairs to Nicaragua (Polyac) to the Minister for Foreign Affairs, December 6, 1929 ,Foreign Relations of the United States, 1929-1933, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,p.581.

(19) إميليانو شامورو فارغاس: ولد في نيكاراغوا عام 1871 ، شارك في الثورة التي اطاحت بالرئيس خوسيه سانتوس زيلايا عام 1909 بقيادة خوان خوسيه إسترادا فاصبح شامورو رئيسًا للجمعية التأسيسية وزعيم حزب المحافظين في نيكاراغوا، اصبح رئيسا للأخيرة مرتين الاولى للمدة (1 كانون الثاني 1917 - 1 كانون الثاني 1921) والثانية من(14 اذار 1926 الى 11 تشرين الثاني 1926)، توفي عام 1966.لمزيد من التفاصيل ينظر:

Belden Bell, Op.Cit,p.21.

(20) F.R.U.S, Telegram from the Minister of Nicaragua (Eberhart) to the Minister of Foreign Affairs, November 28, 1929, Foreign Relations of the United States, 1929-1933, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,pp.584-585.

(21) أدولفو دياز ريسينوس : ولد في كوستاريكا عام 1875 لأبوين من نيكاراغوا عادت الأسرة إلى نيكاراغوا عندما كان في الخامسة من عمره، عمل سكرتير لشركة لا لوز واي لوس أنجلوس للتعدين (وهي شركة أمريكية مستأجرة في ولاية ديلاوير تمتلك مناجم الذهب الكبيرة حول سيونا في شرق نيكاراغوا) وبهذه الصفة ساعد في توجيه الأموال إلى التمرد ضد الرئيس الليبرالي خوسيه سانتوس زيلايا ، اصبح دياز رئيسا لنيكاراغوا لمرتين الاولى للمدة (9 ايار 1911 - 1 كانون الثاني 1917 والثانية (14 تشرين الثاني 1926 - 1 كانون الثاني 1929) ، توفي عام 1964. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Amalia Chamorro, Op.Cit,p.10.

(22) المشتبه بهم بالتآمر على الرئيس هم: غابري ريفاس، أدولفو أورتيغا دياز ، سالومون دي لا سيلفا ، جوستافو مانزاناريس الذي كان يلتقي المتآمرون في بيته ، ألفريدو ريفاس الرئيس السابق لقلعة لا لوما ومساعد شامورو ، فرناندو لاريوس ، إنريكي أفيليس عاد مؤخرًا من هندوراس ، وأدان موراليس القائد المزعوم في المؤامرة.ينظر:

F.R.U.S, Telegram from the Chargé d'Affairs to Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, November 29, 1929, Foreign Relations of the United States, 1929-1933, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,p.601.

(23) Ibid, p.602.

(24) Atkins G. Pope, South America into the 1990, Center for Strategic and International Studies, Washington ,1990,p.103.

(25) F.R.U.S, Telegram from the Chargé d'Affairs to Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, November 29, 1929, Op.Cit, p.607. (26) F.R.U.S, Memorandum of the Minister of Nicaragua (Hanna) to the Acting Minister of Foreign Affairs, April 18, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,p.631.

(27) F.R.U.S, Message of the Acting Secretary of State to the Minister of Nicaragua (Hanna), April 19, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,p.634.

(28) F.R.U.S, Telegram from the Minister of Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, May 23,1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,pp.660-661.

(29) F.R.U.S, American Mission of the Nicaraguan Foreign Ministry, May 25, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,pp.663-664.

(30) Ibid,pp.667-668.

(31) F.R.U.S, Colonel Stimson's warrant for General Moncada, May 27, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,pp.681-684.

(32) Ibid,p.684.

(33) F.R.U.S, Message from President Moncada to US Secretary of State Henry Stimson, May 30, 1930, Foreign Relations of the United States, 1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,pp.701-702.

(34) F.R.U.S, Message from the US Secretary of State to the President of Nicaragua (Moncada), June 1, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,p704.

(35) H. Robinson and other , Latin America , Macdonald and evans ltd, London, 1965, P.191.

(36) F.R.U.S, Telegram from the President of Nicaragua (Moncada) to the Secretary of State, November 17, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,pp.725-733.

(37) Ibid,p.740.

(38) Ibid,pp.742-744.

(39) F.R.U.S, Secretary of State to the President of Nicaragua (Moncada), November 24, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942,p.747.

(40) Ibid,p.749.

(41) Ibid,pp.750-751.

(42) F.R.U.S, The message of the US Secretary of State to the President of Nicaragua(Moncada) , December 13, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942, p.767.

(43) Ibid,pp.770-772.

(44) Ibid,p779.

(45) F.R.U.S, Memorandum of the Minister of Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, December 20, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942, p.789.
(46) F.R.U.S, Chargé d'Affaires a.i. (Pollack) to Acting Minister of Foreign Affairs of Nicaragua (Cordero Reyes), February 8,1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.798.
(47) F.R.U.S, Message from President Hoover to the President of Nicaragua (Moncada), March 31, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.806.
(48) F.R.U.S, Minister of State for Foreign Affairs of Nicaragua (Pollack), March 31, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.810.
(49) F.R.U.S, Telegram from President Moncada to US President Herbert Hoover, April 1, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.817.
(50) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, April 2, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.814.
(51) F.R.U.S, Acting Secretary of State to Minister of Nicaragua (Hanna), April 2, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.818.
(52) David Close, Nicaragua: Politics, Economics and Society, Pinter Publishers, London, 1988,p.67.

(53) دانيال ايسوم سلطان: ولد في أكسفورد عام 1885 ، تخرج من الأكاديمية العسكرية الأمريكية عام 1907، التحق بفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي وترقى في الرتب، وقام بتدريس الهندسة في ويست بوينت من عام 1912 إلى عام 1916، سافر إلى نيكاراغوا وعين مسؤولاً عن مسح قناة نيكاراغوا وقيادة قوات الجيش الأمريكي في نيكاراغوا بدءًا من اب 1929، وعندما ضرب ماناغوا زلزال مدمر نظم فريق إغاثة من (34) جنديًا ، وكان عضوا في لجنة الطوارئ، تم تكليفه بالإشراف على إعادة السكك الحديدية والمياه إلى ماناغوا ، وترأس لجنة الإغاثة الغذائية التي قدمت (24000) حصة غذائية يوميًا ، أثناء وجوده في نيكاراغوا تمت ترقيته إلى رتبة عقيد في 1 تشرين الاول 1930، كتب تقرير حول مسح قناة نيكاراغوا نُشر كوثيقة ضمن وثائق الكونكرس الامريكي جاء فيها:" ان اقامة قناة عبر نيكاراغوا ستساعدنا في الدفاع الوطني ، وسوف تعزز العلاقات الودية مع جميع أمريكا اللاتينية ، وتعزز التجارة مع أمريكا الوسطى والجنوبية، وتعد اقصر الطرق". لمزيد من التفاصيل ينظر:
F.R.U.S, Memorandum of Daniel Aysum Sultan on the Nicaraguan Channel, 4 May, 1930, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942, p.791; Dario Moreno, U.S Policy in Central America: The Endless Debate, Miami :Florida International University Press, 1990,pp.121-122.

(54) كالفن بروس ماثيوز : ولد عام1882، والتحق بمشاة البحرية كملازم ثان في عام 1904، كان مسؤولاً عن العديد من الابتكارات في الرماية بسلاح مشاة البحرية خدم في معظم المحطات الساحلية في الولايات المتحدة الامريكية وخارجها ، وأصبح قائدا مهما في قيادة الحرس الوطني الهايتي من عام 1923 إلى عام 1926، في عام 1931 كان قائد الحرس الوطني النيكاراغوي، توفي في عام 1939.لمزيد من التفاصيل ينظر:
Dario Moreno, Op.Cit,pp.109-108.

(55) أناستاسيو سوموزا غارسيا: ولد في مدينة سان ماركوس التابعة إلى ولاية فيلادلفيا الأمريكية عام1898،وتلقى تعليمه فيها ،سافر إلى نيكاراغوا، ساعد في إطاحة الرئيس أدولفو دياز واصبح سوموزا مديراً للضرائب ، ثم محافظاً لمدينة ليون ثم وزير الخارجية ،وفي عام 1933 رئيس الحرس الوطني بمساعدة قوات مشاة البحرية الامريكية ، اصبح رئيسا لنيكاراغوا خلال المدة من 1 كانون الثاني 1937 إلى 1 أيار 1947 ،ومن 21 أيار 1950 إلى 29 أيلول 1956.لمزيد من التفاصيل ينظر:
Andrew Crawley, Somoza and Roosevelt Good Neighbour Diplomacy in Nicaragua 1933–1945, Oxford University Press,2007.

(56) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, April 3, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.820.
(57) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, April 4, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.821.
(58) F.R.U.S, Nicaraguan Minister (Sacasa) to the Minister of Foreign Affairs, April 10, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.823.
(59) F.R.U.S, US Secretary (Hanna) to the President of Nicaragua (Moncada), June 11, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.827.
(60) F.R.U.S, President of Nicaragua (Moncada) to US Secretary (Hanna) June 18, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.829.
(61) F.R.U.S, Deputy Consul (Roe) to the Secretary of State, June 6, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.824.
(62) Ibid,pp825-826.
(63) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, June 10, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.829.
(64) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to Acting Minister of Foreign Affairs, July 20, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.840.
(65) F.R.U.S, Chargé d'Affairs to Nicaragua (Pollack) to the Secretary of State, November 23, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, pp.844-845.
(66) F.R.U.S, Memorandum of the Chargé d'Affairs to Nicaragua (Pollack) to the Secretary of State, November 27, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.849.
(67) F.R.U.S, Message from the Secretary of State to the Chargé d'Affairs of Honduras (Higgins), November 28, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, p.852.
(68) أرتورو أروجو فاجاردو: ولد عام 1878، كان رئيس السلفادور من 1 اذار 1931 إلى 2 كانون الاول 1931، أطيح به في انقلاب عسكري بقيادة صغار الضباط وأجبر على الفرار من البلاد إلى غواتيمالا، توفي عام 1969.لمزيد من التفاصيل ينظر:
Ralph Lee Woodward, Central America: A Nation Divided , Oxford University Press, New York, 1976,p.101.

(69) David Close, Op.Cit,p.81.
(70) Ibid, pp.94-95.
(71) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, November 30, 1931, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943, pp.863-864.
(72) Atkins G. Pope, Op.Cit,p.48.
(73) F.R.US, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, November 30, 1931, Op.Cit,p.870.
(74) Ibid, p.872.
(75) Charlie O'Malley , Op.Cit,p.97.
(76) F.R.U.S, President (Moncada) letter to General (McDougall), State Department, press releases, February 3, 1932, p.132.
(77) Ibid, p.141.

(78) Atkins G. Pope, Op.Cit,p.52.
(79) Ibid, p.53.
(80) كلارك هاول وودوارد : ولد في اتلانتا في الولايات المتحدة الامريكية عام 1877 ، هو ضابط في البحرية امريكية شارك في عدة حروب اهمها الحرب الإسبانية الأمريكية، الحرب الفلبينية الأمريكية ، والحربين العالميتين الاولى والثانية، توفي عام 1967 في مقاطعة أرلنغتون في الولايات المتحدة الامريكية.ينظر:
Amalia Chamorro, Estado y hegemonia durante el somocismo In Economia y sociedad en la construccion del Estado en Nicaragua, Costa Rica, 1983,p.36.
(81) F.R.U.S, Minister of State for Foreign Affairs of Nicaragua (Pollack), January 10, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,pp.786-787.
(82) Ibid, p.787.
(83) Ibid, p.788.
(84) F.R.U.S, Chargé d'Affairs to Nicaragua (Pollack) to the Secretary of State, January 12, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,p.789.
(85) F.R.U.S, Head of the United States Electoral Mission to Nicaragua (Woodward) to the Secretary of State, May 25, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington, 1944, p.790.
(86) Amalia Chamorro,OP.Cit,p.59.
(87) خوان ساكاسا: ولد في مدينة ليون في نيكاراغوا عام 1874 ، كان طبيب واستاذ جامعي في نيكاراغوا ،شغل منصب نائب رئيس نيكاراغوا كارلوس خوسيه سولورزانو الذي انتخب للمدة (1كانون الثاني 1925-14اذار 1926)، تسلم خوان ساكاسا الرئاسة للمدة (1كانون الثاني عام 1933-9حزيران 1936)، وتوفي ساكاسا في لوس انجلوس عام 1936.لمزيد من التفاصيل ينظر:
Andrew C. Kimmerns, Nicaragua and United States , Orbis Books, New York, 1987 ,pp. 10-13.
(88) رودولفو إسبينوزا : ولد في نيكاراغوا عام 1876 ،سياسيًا ودبلوماسيًا نيكاراغويًا، وتقلد عدة مناهب اهمها عمدة ماناغوا وكان أيضًا وزيرًا للخارجية في حكومة خوسيه سانتوس زيلايا، توفي عام 1944.لمزيد من التفاصيل ينظر:
Amalia Chamorro,OP.Cit,p.71.
(89) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, September 9, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,p.793.
(90) F.R.U.S, Secretary of State to the Minister of Nicaragua (Hanna), September 17, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,p.796.
(91) F.R.U.S, Letter from Secretary of State Henry Stimson to President Moncada, November 12, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,p.798
(92) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, November 13, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,pp.799-800.
(93) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, November 26, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,p.801.
(94) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, December 13, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,p.811.
(95) F.R.U.S, Minister in Nicaragua (Hanna) to the Minister of Foreign Affairs, December 17, 1932, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944,p.811.

(96) F.R.U.S , Head of the United States Electoral Mission (Woodward) to the Secretary of State, January 20, 1933, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington, 1944, p.814.

المصادر:

اولا: ملفات وثائق وزارة الخارجية الامريكية. Foreign Relations of the United States

- F.R.U.S, Foreign Relations of the United States, 1929-1933, Vol III, United States Government Printing Office, Washington, 1942.
- F.R.U.S, Foreign Relations of the United States,1930, Vol III, United States Government Printing Office, Washington,1942.
- F.R.U.S, Foreign Relations of the United States, 1931, Vol II, United States Government Printing Office, Washington, 1943.
- F.R.U.S, Files State Department, press releases, 1932, United States Government Printing Office, Washington, 1943.
- F.R.U.S, Foreign Relations, Diplomatic Papers of the United States, 1932, The American Republics, Vol V, United States Government Printing Office, Washington,1944.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

- الهام حمزة منسي، السياسة الامريكية تجاه نيكاراغوا 1974-1990، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل،2019.

ثالثا: المصادر الاجنبية

- Andrew C. Kimmerns, Nicaragua and United States , Orbis Books, New York, 1987.
- Andrew Crawley, Somoza and Roosevelt Good Neighbour Diplomacy in Nicaragua 1933–1945, Oxford University Press,2007.
- Atkins G. Pope, South America into the 1990, Center for Strategic and International Studies, Washington ,1990,p.103.
- Belden Bell, Nicaragua An Ally Under Siege, Council on American Affairs, Washington, 1978.
- Charlie O'Malley, Frommer's Nicaragua and El Salvador, John Wiley & Sons Canada, 2010.
- Dario Moreno, U.S Policy in Central America: The Endless Debate, Miami :Florida International University Press, 1990.
- David Close, Nicaragua: Politics, Economics and Society, Pinter Publishers, London, 1988.
- H. Robinson and other , Latin America , Macdonald and evans ltd, London, 1965.
- Marvin Goldwest , The Constabulary in the Dominican Republic and Nicaragua: Progeny and Legacy of U.S., Gainesville, University of Florida Press, 1962.
- Neill Macaulay, The Sandino Affair, Quadrangle Books, Chicago , 1967.
- Ralph Lee Woodward, Central America: A Nation Divided , Oxford University Press, New York, 1976.

رابعا: المصادر الاسبانية

-Amalia Chamorro, Estado y hegemonia durante el somocismo In Economia y sociedad en la construccion del Estado en Nicaragua, Costa Rica, 1983.

خامسا: البحوث المنشورة

– عبدالله حميد العتابي واخرون، السياسة الامريكية تجاه نيكاراغوا(دراسة تاريخية)، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد103، 2013.